



الأمم المتحدة

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الحادية والثمانون

(7 حزيران/يونيه - 2 تموز/يوليه 2021)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 11



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والسبعون
الملحق رقم 11

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الحادية الثمانون
(7 حزيران/يونيه - 2 تموز/يوليه 2021)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8449

إن لجنة الاشتراكات، في دورتها الحادية والثمانين، وفي إطار منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024:

(أ) قررت مراجعة جدول الفترة 2022-2024 عملاً بالمادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية العامة 1/58 بآء و 271/73؛

(ب) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى الاستناد في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 إلى آخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة، وأكدت من جديد تلك التوصية؛

(ج) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم إلى شعبة الإحصاءات بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق، الذي اتفق الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع على أنه يشكّل، من الناحية النظرية، أنسب مقياس للقدرة على الدفع؛

(د) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُعطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(هـ) أوصت بأن تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(و) قررت أن تطلب إحاطة مشتركة من ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دورتها الثانية والثمانين لمناقشة الجهود المبذولة لحل أوجه التضارب والتحقق من البيانات المتعلقة بالتحويلات؛

(ز) أوصت بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق للفترة 2022-2024، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة؛

(ح) قررت استخدام سعر الصرف السائد في السوق (إلا في حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث ستستخدم اللجنة أسعار التحويل المعدلة (2014-2016) وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (2017-2019))؛

(ط) اتفقت على أن ثمة مزايا في استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة بعد اختيارها؛

(ي) اتفقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال عنصرا مهما في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة، حيث ينبغي الاستناد فيها إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها؛

(ك) لاحظت أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب عبء الدين يمكن أن يكون نهجا بديلا لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛

(ل) لاحظت أن العتبة المعدلة حسب معدل التضخم يمكن أن تكون نهجا بديلا آخر لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛

(م) نظرت في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الحالي وأدرجت النتائج للإحاطة علما بها؛

(ن) قررت مواصلة النظر في كل عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة في دورتها الثانية والثمانين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالاقترحات الأخرى المتصلة بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة والعناصر الأخرى الممكن إدراجها في المنهجية، فإن لجنة الاشتراكات:

(أ) قررت أن مفهوم إنشاء شريحة محايدة فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل وتحتها، حيث لا تستفيد الدول الأعضاء التي تدخل ضمن تلك الشريحة المحايدة من التخفيف الناشئ عن تطبيق هذه التسوية ولا تتحمل العبء الناتج عنه، ليس خيارا معقولا لأنه لا يحل مشكلة عدم الاستمرارية، بل يغير فقط العتبات التي يبدأ عندها تطبيق عدم الاستمرارية على الدول الأعضاء؛

(ب) وافقت على أن أي خطة لتحديد الحدود ينبغي ألا تكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول؛

(ج) قررت مواصلة دراسة مسائل التغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول لآخر وإعادة الحساب سنويا استنادا إلى أي توجيهات تصدرها الجمعية العامة بشأن ذلك.

وأشارت اللجنة إلى أن عدة دول أعضاء نجحت سابقا في تنفيذ خطط التسديد المتعددة السنوات، وكررت توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على التشاور مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطط تسديد عملية متعددة السنوات.

وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب إعفاء بموجب المادة 19، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.

وفيما يتعلق بالإعفاءات من تطبيق المادة 19 من الميثاق، أوصت اللجنة بأن يُسمح للدول الأعضاء التالية بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها السادسة والسبعين، وهي: جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال.

وإن اللجنة، في إطار مسائل أخرى:

(أ) أوصت بتطبيق رسم سنوي ثابت نسبته 50 في المائة على معدلات الأنصبة المقررة النظرية البالغة 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين، بوصفهما من الدول غير الأعضاء، للفترة 2022-2024؛

(ب) قررت أن تعقد دورتها الثانية والثمانين في الفترة من 6 إلى 24 حزيران/يونيه 2022.

المحتويات

الصفحة	الفصل
8	أولاً - الحضور
8	ثانياً - الاختصاصات
8	ثالثاً - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2024-2022
9	ألف - منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة
10	1 - عناصر إجراء تقديرات مقارنة للدخل القومي
17	2 - تدابير التخفيف
29	3 - حدود الجدول
31	باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد جداول الأنصبة
31	1 - التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية
33	2 - إعادة الحساب سنويا
36	3 - إدراج مؤشرات عامي 2020 و 2021 في منهجية إعداد الجدول في أقرب وقت ممكن
36	جيم - معلومات إحصائية
36	1 - السكان
36	2 - الدين الخارجي
37	3 - الدخل القومي الإجمالي
37	4 - أسعار التحويل
40	دال - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2024-2022
51	رابعا - خطط التسديد المتعددة السنوات
51	خامسا - تطبيق المادة 19 من الميثاق
52	ألف - طلبات الإعفاء
53	1 - جمهورية أفريقيا الوسطى
54	2 - جزر القمر
55	3 - سان تومي وبرينسيبي
56	4 - الصومال

57	سادسا - مسائل أخرى
57	ألف - تحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء
58	باء - التماسات من الدول الأعضاء من أجل القيام بتغيير في الأنصبة المقررة
59	جيم - عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة
59	دال - تحصيل الاشتراكات
59	هاء - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة
59	واو - تنظيم أعمال اللجنة
60	زاي - أساليب عمل اللجنة
60	حاء - موعد الدورة القادمة

المرفقات

61	الأول - موجز تطور العناصر في المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة
63	الثاني - لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2019-2021
69	الثالث - شرح أسعار الصرف المستخدمة في منهجية الجدول
	الرابع - المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها
70	بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى
71	الخامس - استعراض التغييرات من جدول إلى آخر بين الجدول المعتمد للفترة 2019-2021 والجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021

أولاً - الحضور

- 1 - عقدت لجنة الاشتراكات دورتها الحادية والثمانين، باستخدام طريقة هجينة تتراوح بين الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات الحضورية، في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 7 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه 2021. وفي بداية الدورة، أعربت اللجنة عن تضامنها مع جميع الذين ما زالوا يعانون من جراء نقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).
- 2 - وحضر الدورة شخصياً الأعضاء التالية أسماؤهم: سيد ياوار علي، وجاكوب شميلويسكي، ومحمد محمود ولد الغوث، وبناردو غريفر ديل هويو، ومايكل هولتس، وجي - سون جون، وفلاديم لابوتين، وروبرت نغبي مولي، وتوشيرو أوزاوا، وتونيس سار، وهنريكة دا سيلفييرا ساردينيا بينتو، وبريت شافر، وأوغو سيسبي، وألكاندرو توريس ليبوري. وحضر الدورة افتراضياً الأعضاء التالية أسماؤهم: شيخ تيديان ديم، وغوردون إيكسلي، وشان لين، وستيفن تاوولي.
- 3 - وانتخب اللجنة السيد غريفر ديل هويو رئيساً والسيد إيكسلي نائباً للرئيس.
- 4 - وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لدعم الصيغة الهجينة لعقد الاجتماعات.

ثانياً - الاختصاصات

- 5 - اضطلعت لجنة الاشتراكات بأعمالها استناداً إلى ولايتها العامة، على نحو ما ترد في المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وإلى الاختصاصات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين 13 و 14 من الفرع 2 من الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20) وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، المعتمدين خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية، المعقودة في 13 شباط/فبراير 1946 (الفقرة 3 من القرار 14 ألف (د-1))؛ وإلى الولايات الواردة في قرارات الجمعية 221/46 بء، و 223/48 جيم، و 36/53 دال، و 237/54 جيم ودال، و 5/55 بء ودال، و 4/57 بء، و 1/58 ألف وبء، و 1/59 ألف وبء، و 237/60، و 2/61، و 237/61، و 248/64، و 238/67، و 245/70، و 271/73.
- 6 - وكان معروفاً على اللجنة المحضر الموجز لجلسة اللجنة الخامسة المعقودة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة فيما يتعلق بالبند 145 من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة" (A/C.5/75/SR.2)، والمحضران الحرفيان لوقائع الجلستين العامتين السادسة عشرة والثامنة عشرة للجمعية في دورتها الخامسة والسبعين (A/75/PV.16 و A/75/PV.18)، وكان متاحاً لها التقرير ذو الصلة المقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية (A/75/382).

ثالثاً - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024

- 7 - أشارت لجنة الاشتراكات في دورتها الحادية والثمانين إلى أن الجمعية العامة حددت في قرارها 5/55 بء عناصر المنهجية التي استخدمت أيضاً في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2001-2003، وهي المنهجية نفسها التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة الست اللاحقة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت طلبت من اللجنة، في قرارها 1/58 بء الذي أعادت تأكيده في قرارها 237/61 والقرارات اللاحقة، أن تقوم، وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، باستعراض منهجية إعداد

جداول الأنصبة المقررة المقبلة استناداً إلى المبدأ القائل بتقسيم نفقات المنظمة على نحو يتناسب عموماً مع القدرة على الدفع. وكانت الجمعية قد أكدت من جديد في قرارها 271/73 أن اللجنة مطلوب منها، بوصفها هيئة استشارية فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة.

8 - وأشارت اللجنة إلى أنه لدى اعتماد الجمعية العامة آخر جدول للأنصبة في قرارها 271/73، أقرت الجمعية بأن في الإمكان تعزيز المنهجية الحالية مع أخذ مبدأ القدرة على الدفع في الاعتبار. ولاحظت الجمعية وجود قيود في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة وطلبت من اللجنة أن تنتظر، وفقاً للمادة 160 من النظام الداخلي للجمعية، في جميع البيانات ذات الصلة الواردة في الطعون المقدمة من الدول الأعضاء والتي قد تؤثر في قدرتها على الدفع. وكانت الجمعية قد طلبت أيضاً إلى اللجنة أن تستعرض، وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة وأن تقدم توصيات بشأنها من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها السادسة والسبعين.

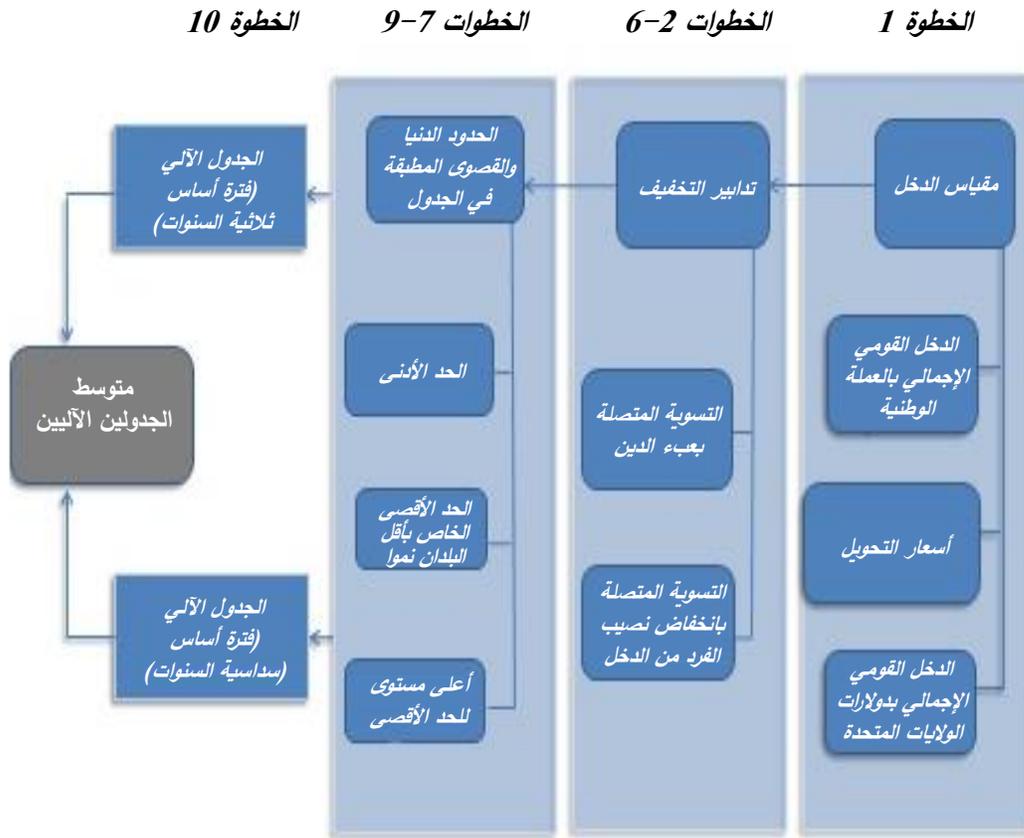
9 - واستعرضت لجنة الاشتراكات أثناء دورتها التاسعة والسبعين، بناءً على الولايات المشار إليها أعلاه، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة، وأدرجت نتائج تلك الاستعراضات في تقريرها A/74/11. وعلى ضوء نظر اللجنة في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند 145 من جدول الأعمال، لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة لم تقدم لها أي توجيهات حديثة بخصوص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024.

10 - وعلى ذلك الأساس، استعرضت اللجنة جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024.

ألف - منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

11 - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة قد تغيرت بمرور الوقت (انظر المرفق الأول). وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن نفس المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2001-2003 استخدمت لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021. ويقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. ويرد وصف مفصل لهذه المنهجية في المرفق الثاني. وفي ظل عدم وجود أي توجيهات محددة من الجمعية العامة، استعرضت اللجنة بإمعان عناصر المنهجية الحالية. ونظرت أيضاً في نهج بديلة اقترحتها أعضاء اللجنة وفي عناصر ممكنة أخرى تخص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

لمحة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة



12 - وأجرت اللجنة استعراضاً لعناصر المنهجية الحالية، استناداً إلى الولاية العامة المنوطة بها بموجب المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وكذلك إلى الطلبات الواردة في قراري الجمعية 1/58 بآء و 271/73

1 - عناصر إجراء تقديرات مقارنة للدخل القومي

(أ) مقياس الدخل

13 - مقياس الدخل هو تقدير تقريبي أولي للقدرة على الدفع. وأشارت اللجنة إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع كان قد درس مقاييس الدخل ووافق في عام 1995 على أن الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق هو نظرياً أنسب مقياس للقدرة على الدفع باعتباره يمثل مجموع الدخل المتاح للسكان في بلد ما، أي الدخل القومي زائداً صافي التحويلات الجارية (انظر الوثيقة A/49/897). غير أن الفريق العامل كان قد اعتبر أن استخدام هذا المقياس في إعداد جدول الأنصبة المقررة غير عملي في ذلك الوقت بسبب قلة موثوقية وتوافر ذلك المقياس.

14 - واستعرضت اللجنة حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق التي قدمتها البلدان من خلال استبيانات الحسابات القومية، على النحو المبين أدناه.

توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق حتى حزيران/يونيه 2021

2019	2018	2017	2016	2015	2014
90	110	120	127	131	132
84,2	95,0	96,2	97,3	97,4	97,5

عدد الدول الأعضاء التي قدمت بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق

النسبة المئوية لمساهمة هذه الدول الأعضاء في جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021

15 - وأشارت اللجنة إلى أهمية التحويلات المالية، بما في ذلك التحويلات الشخصية، في قياس قدرة البلد على الدفع. واستناداً إلى استعراض اللجنة لأحدث البيانات، فقد لاحظت أنه ما زالت هناك ثغرات جسيمة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق تُعزى إلى عدم قيام نحو ثلث الدول الأعضاء بتقديم بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق عن الفترة الزمنية 2014-2019. ورغم أن حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق قد تحسنت على مر السنين، لا تزال غالبية الدول الأعضاء لا توفر تلك البيانات في حينها. فبطلون حزيران/يونيه 2021، كان عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات لعام 2014 هو 132 دولة؛ أما بالنسبة لعام 2019، فقد اقتصر عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات على 90 دولة. ونظراً لانخفاض مستوى توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق، ارتأت اللجنة أنه لا يزال من غير الممكن استخدام هذه البيانات في إعداد جدول الأنصبة المقررة. وطلبت اللجنة إلى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة أن تواصل استعراض توافر المصادر الممكنة لبيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق.

16 - وبناء على طلب اللجنة، قدمت شعبة الإحصاءات أرقام الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق باستخدام بيانات مستقاة من صندوق النقد الدولي وقارنتها بالبيانات التي قدمتها الدول الأعضاء. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء عدم اتساق البيانات المقدمة إلى اللجنة فيما يتعلق بالديون والتحويلات المالية، وذلك تبعاً للمصدر الذي استُمدت منه، مما يثير تساؤلات بشأن قابليتها للمقارنة ودرجة دقتها. وما فتئت اللجنة تسعى منذ أكثر من عقدين إلى إدراج الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق في إعداد جداول الأنصبة المقررة على النحو الذي أوصى به الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع، الأمر الذي يتطلب تحسين البيانات. وحرصاً على اكتمال البيانات وقابليتها للمقارنة، شجعت اللجنة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وشعبة الإحصاءات على بذل كل جهد ممكن لتنسيق البيانات ودعوة الدول الأعضاء إلى تقديم بيانات متسقة إلى كل منظمة. وقررت اللجنة أن تطلب إحاطة مشتركة من ممثلي هذه المؤسسات تقدّم إليها في دورتها الثانية والثمانين لمناقشة الجهود المبذولة لحل أوجه التضارب والتحقق من دقة البيانات.

17 - وكانت اللجنة قد أكدت من جديد في دورتها الحادية والثمانين، ضرورة أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المستمدة من الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

18 - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الإحصائية، في عام 2008، اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام 2008 بوصفه المعيار الإحصائي الدولي لتجميع إحصاءات الحسابات القومية، وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ ذلك المعيار. ومع ذلك، كانت اللجنة قد أثارَت سابقاً شواغل حول إمكانية مقارنة بيانات الحسابات القومية بين الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث (نظام الحسابات

القومية لعام 2008 أو لعام 1993) والدول التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1968. ولاحظت اللجنة حدوث زيادة في عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو نظام الحسابات القومية لعام 2008، كما يتضح من الجدول أدناه، مما يقلل بالتالي من احتمالات عدم قابلية البيانات للمقارنة. ولاحظت اللجنة أن بيانات الدخل القومي الإجمالي التي يُبلّغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لعام 2008 تعكس بشكل أدق الطاقة الإنتاجية الكاملة للاقتصاد مقارنة بما تعكسه البيانات التي يُبلّغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1968. ورحبت اللجنة باستمرار تزايد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعايير الأحدث، وشددت على أهمية قيام الدول الأعضاء الخمس المتبقية باعتماد نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإبلاغ بموجبه في الوقت المناسب. وأما حصة الدول الأعضاء التي لا تزال تبلغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1968 فتبلغ 0,154 نقطة جدولية في تحديث جدول الأنصبة المقررة لعام 2021.

الدول الأعضاء المبلّغة عن إحصاءات الحسابات القومية بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لعام 2008

السنة	عدد الدول الأعضاء	النسبة المئوية لمجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في عام 2019	النسبة المئوية لمجموع السكان في الدول الأعضاء في عام 2019
2012	156	98,0	92,6
2013	163	98,1	93,9
2014	167	98,9	94,8
2015	172	99,1	95,7
2016	176	99,2	96,0
2017	183	99,4	97,2
2018	183	99,4	97,2
2019	188	99,6	97,9
2020	188	99,6	97,9

19 - وقدمت شعبة الإحصاءات عرضاً للجنة بشأن نظام الحسابات القومية المتوقع اعتماده في عام 2025.

20 - واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني قدره سنتان، وأشارت إلى أن هذه البيانات هي البيانات الأنسب من حيث التوقيت المتاحة⁽¹⁾ لحساب جدول الأنصبة المقررة. ولا تزال توجد تأخيرات كبيرة في تقديم البيانات في حينها من جانب بعض الدول الأعضاء ونتيجة لذلك يتعين تكميل البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء رسمياً بمصادر رسمية أخرى، بما في ذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنشورات الدول الأعضاء. وقد استدعت الضرورة أيضاً

(1) وفقاً للمعايير الإحصائية المتعلقة بحسن توقيت البيانات، من المتوقع أن تكون البيانات الخاصة بفترة مرجعية معينة متاحة قبل نهاية المرحلة التالية (مثلاً، يبلغ عن البيانات الخاصة بعام 2019 قبل نهاية عام 2020).

في بعض الحالات إدراج التقديرات التي تعدّها شعبة الإحصاءات. ولاحظت اللجنة أنه كان مطلوباً من شعبة الإحصاءات في حزيران/يونيه 2021 أن تُعدّ تقديرات للدخل القومي الإجمالي لما عدده 38 دولة من الدول الأعضاء للعام 2019، مقارنة بما عدده 13 دولة لعام 2018 و 4 دول فقط لعام 2014. بيد أنه في معظم تلك الحالات توافرت بيانات رسمية عن الناتج المحلي الإجمالي، وأُخذت تلك البيانات أساساً لعملية التقدير.

مصادر المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي، حزيران/يونيه 2021

السنة	مباشرة	استبيانات الحسابات الوطنية المقدمة	صندوق النقد الدولي/البنك الدولي	مصادر أخرى ^(أ) التقدير	المجموع
2014	149	34	6	4	193
2015	147	36	5	5	193
2016	145	38	5	5	193
2017	134	46	5	8	193
2018	127	49	4	13	193
2019	105	46	4	38	193

(أ) المكاتب الإحصائية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمصارف المركزية/الإقليمية.

21 - وفي الدورات السابقة، كانت اللجنة قد استعرضت موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة، بما في ذلك أثر التعديلات التي أدخلت مع مر الزمن على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في البداية. ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات بالصيغة التي تتقنها الدول الأعضاء في وقت لاحق يسفر عن نتائج مختلفة إلى حد كبير في بعض الحالات مقارنةً بجدول الأنصبة المقررة الذي تكون قد سبقت الموافقة عليه. ولاحظت اللجنة أيضاً أن معظم المنظمات الإحصائية الوطنية تقدم تقديرات مؤقتة، تعقبها تقديرات منقحة ثم تقديرات نهائية. ولا تتمكن بعض الدول الأعضاء إلا من نشر تقديرات مؤقتة لإحصاءات الحسابات القومية. وغالباً ما أُدخلت تنقيحات جوهرية في السنوات اللاحقة على التقديرات المؤقتة لمجاميع الحسابات القومية. ونظرت اللجنة في مدى إمكانية أن يكون التنقيح في أحدث البيانات تنقيحاً كبيراً.

22 - وبناء على الاستعراض الذي أجرته اللجنة للبيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة، لاحظت اللجنة أنه نظراً للقيود التي تعتري مجموعة البيانات، توجد مفاضلات في إقامة توازن بين عوامل حسن التوقيت والموثوقية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة. ولاحظت اللجنة أن هذه القيود تعزى إلى عدة عوامل، منها تأخر بعض الدول الأعضاء في تقديم بيانات الحسابات القومية، والتنقيحات الكبيرة التي تقدّم في أوقات لاحقة، وحجم التقديرات التي يتعين إدراجها، واستمرار خمس دول أعضاء في الإبلاغ بموجب نظام الحسابات القومية لعام 1968. ولاحظت الجمعية العامة في معرض اعتمادها لجدول الأنصبة المقررة في قرارها 271/73 القيود الموجودة في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية من جديد أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وأيدت الجمعية أيضاً الجهود

التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي 1993 و 2008.

23 - واستناداً إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة، قامت بما يلي:

(أ) أشارت إلى توصيتها التي دعت فيها إلى إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024 بناءً على أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولاً وقابلية للمقارنة، وأعدت تأكيد تلك التوصية؛

(ب) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم إلى شعبة الإحصاءات بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق، الذي اتفق الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع على أنه يشكل، من الناحية النظرية، أنسب مقياس للقدرة على الدفع؛

(ج) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُغطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(د) أوصت بأن تدعو الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام 2008؛

(هـ) قررت أن تطلب إحاطة مشتركة من ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تُقدّم إليها في دورتها الثانية والثمانين لمناقشة الجهود المبذولة لحل أوجه التضارب والتحقق من البيانات المتعلقة بالتحويلات.

(ب) أسعار التحويل

24 - ثمة حاجة إلى عامل تحويل من أجل تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي الواردة من الدول الأعضاء بعملاتها الوطنية إلى وحدة نقدية مشتركة. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة، يستخدم معامل تحويل لدولار الولايات المتحدة مستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق في منهجية الجدول باستثناء الحالات التي يؤدي ذلك فيها إلى حدوث تقلبات وأوجه خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، عندما يتعين استخدام المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو غيرها من معدلات التحويل المناسبة.

25 - ولاحظت اللجنة أن أسعار الصرف (أسعار التحويل) المستخدمة من شعبة الإحصاءات في تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق المقدمة إلى صندوق النقد الدولي من السلطة النقدية لكل دولة عضو، الواردة في منشور الصندوق المعنون *الإحصاءات المالية الدولية*. وقد يشير مصطلح "أسعار الصرف السائدة في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أي نوع من الأنواع الثلاثة من متوسطات الأسعار السنوية، وهي: (أ) أسعار السوق، التي تحددها إلى حد كبير قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية

التي تحددها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، في الحالات التي تطبق فيها البلدان نظاماً متعددَةً لأسعار الصرف. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، تُعتبر جميع الأنواع الثلاثة المستمدة من المنشور بمثابة أسعار الصرف السائدة في السوق.

26 - ولاحظت اللجنة أيضاً أنه عندما لا تكون أسعار الصرف السائدة في السوق متاحة من ذلك المنشور أو من نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تستخدم شعبة الإحصاءات المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتوضع هذه الأسعار في المقام الأول لأغراض محاسبية وتطبق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعملات بلد معين. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

27 - وأشارت اللجنة إلى أنه بالنسبة إلى الجداول السابقة، استُخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق (انظر المرفق الثالث) إلا في الحالات التي كان يمكن أن تحدث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، وفي هذه الحالة استُخدمت أسعار التحويل الأخرى المناسبة. وبالنسبة إلى جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021، استخدمت اللجنة معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي أحدثت تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي بقصد النظر في إمكان الاستعاضة عن تلك الأسعار بأسعار التحويل الأخرى المناسبة. وبيّن المرفق الرابع لهذا التقرير التطبيق التدريجي للمعايير المنهجية.

28 - وأشارت اللجنة إلى أن عنصرَي المعايير، وهما عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في أسواق الدول الأعضاء، يجري النظر فيهما بالاستناد إلى قيمة كل عنصر منهما المحسوبة على أساس مُجمَل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تراعي المعايير المنهجية التحركات النسبية لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت اللجنة قد خلصت في دوراتها السابقة إلى أنه لا يوجد معيار وحيد يمكن أن يحل جميع المشاكل تلقائياً وبصورة مرضية، وإلى أنها لن تستخدم أي معايير إلا كنقطة مرجعية لتسترشد بها اللجنة في تحديد الدول الأعضاء التي ينبغي استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها.

29 - وفي الدورة الحالية، استخدمت اللجنة المعايير المنهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في الأسواق للنظر في إمكان الاستعاضة عنها في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024. وأعدت اللجنة النظر في سبل تحسين المعايير المنهجية بتغيير نطاق تغَيّر عتبات بارامترية، أي معامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. واستخدمت أيضاً مقياساً إحصائياً كمتوسط متحرك للحد من أثر تقلبات أسعار الصرف في الدخل القومي الإجمالي للمقارنة بين البلدان. ونظرت اللجنة في عدد من المتغيرات شملت استخدام متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات أو متوسطاتها المعدلة حسب مستويات التضخم. ولاحظت اللجنة أنه، إضافة إلى المتوسطات المعدلة حسب التضخم في أسعار الصرف، لم يَحْتِج تغيير نطاق تغَيّر العتبات لبارامترية هذه المعايير وتطبيق متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات على البيانات الحالية موثوقية النتائج، كما ظلت المعايير المنهجية بصيغتها الحالية تمثل عموماً أداة فعالة للمساعدة في تحديد الدول الأعضاء التي يلزم إجراء استعراض إضافي لأسعار الصرف السائدة في أسواقها. وقررت اللجنة مواصلة درس المعايير المنهجية في دوراتها المقبلة.

30 - وأوصت اللجنة بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق للفترة 2022-2024، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة.

(ج) فترة الأساس

31 - فيما يتعلق بمنهجية إعداد الجدول، يحتسب متوسط بيانات الدخل المقيم بدولارات الولايات المتحدة المجمعة على مدى فترة أساس معينة. وأشارت اللجنة إلى أنه في الماضي، كانت فترة الأساس المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة تتراوح بين سنة و 10 سنوات. وبالنسبة إلى جدول الفترة 2001-2003، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها 5/55 بآراء متخلطة يستند إلى متوسط فترتي أساس إحصائيتين مدة إحداهما ست سنوات ومدة الأخرى ثلاث سنوات، باعتبار ذلك حلاً توفيقياً بين المطالبين بفترات أساس أقصر والداعين إلى اعتماد فترات أطول. وفي معرض تطبيق ذلك القرار، جرى حساب جدولين منفصلين لكل من هاتين الفترتين، ثم جرى حساب متوسط الجدولين لتشكيل جدول نهائي للأنصبة المقررة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جداول الأنصبة المقررة اللاحقة تُحتسب باستخدام هذا النهج.

32 - وأشارت اللجنة إلى أنها ناقشت بإسهاب في دوراتها السابقة النهج البديل المتمثل في إمكان القيام أولاً بحساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي لفترتي الثلاث سنوات والست سنوات، ثم إعداد جدول آلي واحد استناداً إلى ذلك المتوسط، عوض إعداد جدولين آليين منفصلين لكل فترة منهما، ثم حساب متوسط نتائجهما. وخلصت اللجنة إلى أن إعداد جدول آلي واحد أمر ممكن من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات، بيد أن المعلومات تبين بعض الاختلافات في توزيع النقاط مقارنة بالنهج المستخدم حالياً. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن بيان متوسط فترتي الثلاث سنوات والست سنوات سيكون نهجاً تقنياً أبسط، ولن يشكل تغييراً في المنهجية الحالية. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستمرار في حساب الجدولين ثم تحديد متوسط النتائج، انسجاماً مع النهج المستخدم منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار 5/55 بآراء.

33 - وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنها كانت قد ناقشت في دوراتها السابقة مزايا وعيوب كل من فترات الأساس القصيرة وفترات الأساس الطويلة. وأيد بعض أعضائها الأخذ بفترات أساس طويلة باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار والحد من احتمالات وقوع تقلبات حادة بين سنة وأخرى في قياس دخل الدول الأعضاء، بينما فضل أعضاء آخرون الأخذ بفترات أساس أقصر لأنها تعكس بشكل أفضل القدرة الراهنة للدول الأعضاء على الدفع.

34 - ولاحظت اللجنة أن لاختيار فترة الأساس تأثيراً جوهرياً على نتائج منهجية إعداد الجدول. ومع ذلك، فمتى اختيرت هذه المنهجية، تتحقق إمكانية المقارنة والاستقرار مع الوقت بالمحافظة على فترة الأساس نفسها. وبما أن النهج الحالي استُخدم لفترة طويلة نسبياً، فقد تحققت هذه الأهداف للمنهجية.

35 - اتفقت اللجنة على أنه متى اختيرت فترة الأساس، تتحقق مزايا في استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة.

الاقتراح، فقد ارتأى هؤلاء الأعضاء أن من الأفضل مواصلة النظر في هذا المفهوم في سنة من السنوات التي لا يصدر فيها جدول الأنصبة المقررة، وذلك في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة. وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات لهم في هذا الشأن، وأشاروا إلى أن الدول الأعضاء التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول الأعضاء لديها قدرة محدودة على الدفع وينبغي ألا تُستبعد من الاقتراح المذكور أعلاه.

(أ) التسوية المتصلة بعبء الدين

38 - أشارت اللجنة إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ظلت جزءاً من منهجية إعداد الجدول منذ عام 1986. وكان العمل بها قد بدأ استجابة لأزمة ديون اندلعت في ذلك الوقت عندما كان عدد من البلدان النامية غير قادر على إعادة تمويل ديون سيادية. ونتيجة لذلك، أصبح بعض البلدان يواجه أزمات ملاءة مالية أثرت بشدة في قدرتها على الدفع. لذا استُحدثت هذه التسوية للتخفيف عن هذه الدول الأعضاء عن طريق مراعاة تأثير عبء سداد ديونها الخارجية في قدرتها على الدفع. ونظراً إلى أن الفوائد على الديون الخارجية تحتسب بالفعل في الدخل القومي الإجمالي، فإن التسوية المتصلة بعبء الدين في المنهجية الحالية تُحسب بخصم مدفوعات الأصول الاسمية للدين الخارجي من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة. ويُعاد حساب الحصص بالنسب المئوية على أساس الدخل القومي الإجمالي بعد تسويته وفقاً لعبء الدين، ولذا فإن أثر التسوية المتصلة بعبء الدين يوزع بشكل غير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2014-2019 سيكون 0,755 نقطة مئوية. وهناك حالياً 122 من الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بعبء الدين.

39 - ولاحظ بعض الأعضاء أن التسوية المتصلة بعبء الدين قد اعتمدت للتخفيف عن الدول الأعضاء التي عُيِّنت على أنها "البلدان التي ألحقت بها الديون الخارجية ضرراً بالغاً" (انظر A/42/11، الفقرة 21)، ولكنها تُطبَّق حالياً على جميع ديون البلدان التي لا يصنفها البنك الدولي على أنها اقتصادات مرتفعة الدخل. وعلاوة على ذلك، لاحظ نفس الأعضاء أن معظم التخفيف الذي أتاحتها التسوية المتصلة بعبء الدين في جداول الأنصبة المقررة التي أُعدت مؤخراً عاد إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك البلدان التي تقدم قروضا خارجية كبيرة.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسادسية سنوات)

فترة الجدول	تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين	عقبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)
2003-2001	0,786	112	9 412
2006-2004	0,796	109	9 322
2009-2007	0,711	103	9 443
2012-2010	0,598	133	10 701
2015-2013	0,545	129	11 868

فترة الجدول	تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين	عتبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)
2018-2016	0,588	122	12 490
2021-2019	0,720	122	12 514
تحديث عام 2021 ^(أ) ، ^(ب)	0,755	122	12 362

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2021" إلى تحديث جدول الفترة 2019-2021 باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه 2021 للفترة 2014-2019.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار التحويل المعدلة (2014-2016) وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (2017-2019) بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية).

40 - ولاحظت اللجنة أن حجم إجمالي إعادة توزيع النقاط في مرحلة تسوية عبء الدين قد تباين على مر السنوات.

41 - وأشارت اللجنة إلى أنه عندما تم الأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين، كانت الديون الخارجية العامة تفضّل على مجموع الديون الخارجية لسببين رئيسيين. وأولهما أن الدين الخارجي الخاص لا يندرج كله ضمن إجمالي الدين الخارجي. وثانيهما، أن الدين الخاص لا ينطوي على نفس العبء الذي ينطوي عليه الدين العام. غير أن مجموع الدين الخارجي هو الذي استخدم، لا الدين العام، نظرا لكون بيانات مجموع الدين الخارجي أكثر توافرا، ولأن البيانات المتاحة في ذلك الحين لم تكن تفصل بين بيانات الدين العام وبيانات الدين الخاص. ويرد نظر اللجنة في هذه المسألة بإيجاز في تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين (انظر A/43/11، الفقرات 11-21). وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسنا كبيرا في مدى توافر البيانات المستقاة من البنك الدولي عن الدين العام والديون التي تضمنها الحكومة. فقد كانت البيانات متوفرة في عام 1985 لـ 37 دولة عضوا، في حين أصبحت الآن متوفرة لـ 121 دولة عضوا.

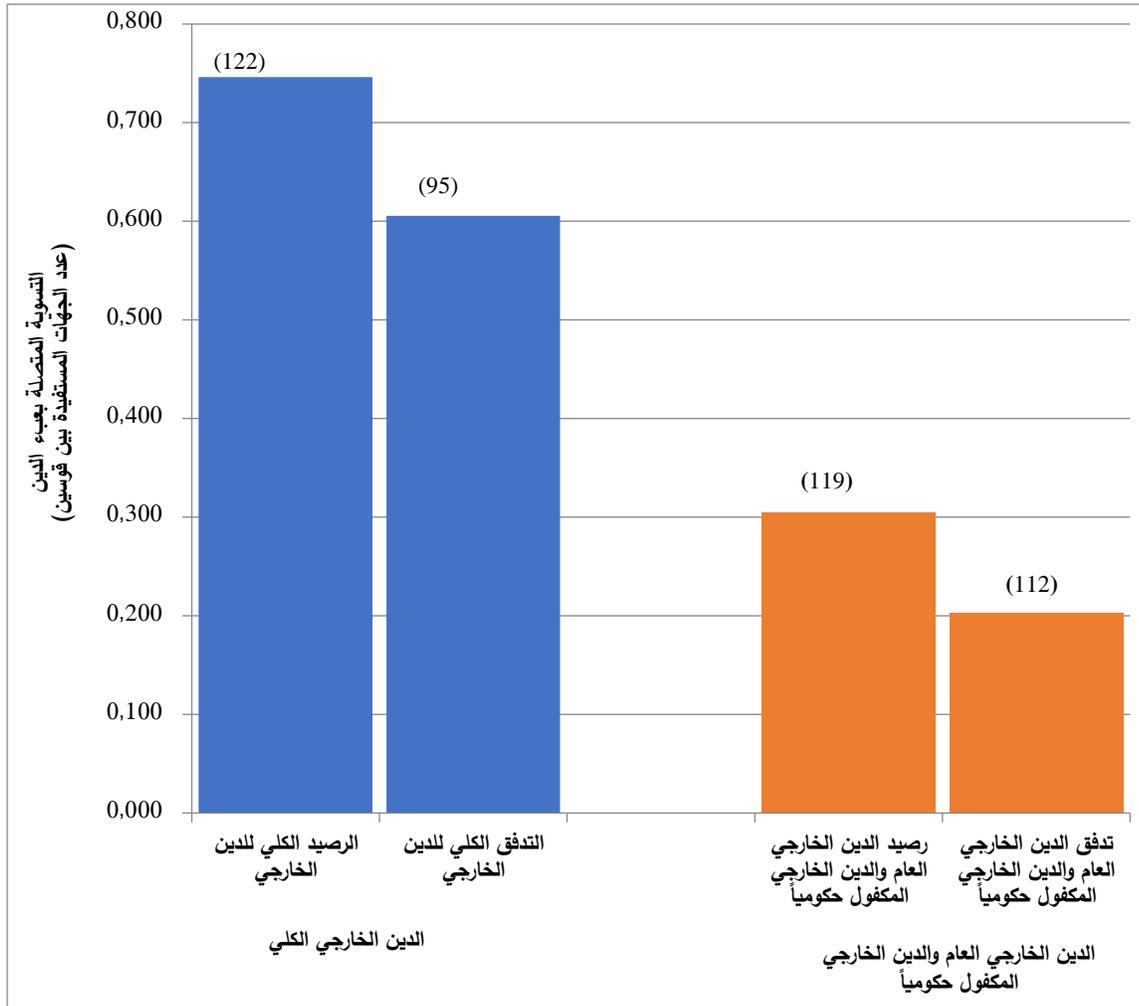
42 - ولاحظت اللجنة أنه إضافة إلى 121 من الدول الأعضاء المشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن 12 دولة عضوا أخرى تأهلت للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين بموجب المنهجية الحالية. وقد قدمت خمس من هذه الدول الأعضاء بيانات ديونها استجابة لطلبات أُحيلت إلى تلك الدول الأعضاء عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. ومن بين الدول الأعضاء البالغ عددها 126 دولة الخاضعة للتسوية المتصلة بعبء الدين، لم تستقد أربع دول أعضاء لأن حصة دخلها القومي الإجمالي المعدّل بحسب الديون من المجموع العالمي للدخل القومي الإجمالي المعدّل بحسب الديون تفوق حصة دخلها القومي الإجمالي من المجموع العالمي للدخل القومي الإجمالي. وفي الحالات التي لم يقدّم فيها رد، تولت شعبة الإحصاءات وضع تقديرات بالنسبة إلى البلدان التي سبق أن قُدمت بشأنها بيانات عن الديون تغطي على الأقل سنة واحدة من سنوات فترة الأساس. أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء المتبقية، فقد طُبِّقت على عدة بلدان منها تسوية الحد الأدنى، ولن يترتب على عدم إجراء التسوية المتصلة بعبء الدين أي أثر في معدل التسوية. وأشارت اللجنة إلى أن ثغرات في البيانات من جميع الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين تؤثر على القدرة على إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة.

43 - وأشارت اللجنة إلى أن القيود المتصلة بتوافر البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لسداد أصل الدين في الفترة التي تقرر فيها بدء استخدام هذه التسوية حملتها على إجراء التسوية استناداً إلى نسبة من رصيد الدين الخارجي الكلي للدول الأعضاء المعنية. ولهذا الغرض، افترض أن الديون الخارجية تُسَدَّد على مدى فترة ثماني سنوات، لتصبح نسبة التسوية في بيانات الدخل القومي الإجمالي ما مقداره 12,5 في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في السنة. وأصبح هذا النهج يعرف باسم نهج رصيد الديون. ويمكن، كنهج بديل، احتساب التسوية استناداً إلى البيانات المتعلقة بالسداد الفعلي لأصل الدين، وهو نهج أصبح يعرف باسم نهج تدفق الديون. وقد استخدمت بيانات تدفق الديون في إعداد الجدول للفترة 1998-2000 (انظر المرفق الأول). وفي تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين، لوحظ أنه بالرغم من أن بعض الأعضاء رأوا أن المستوى العام للدين نفسه يشكل عبئاً ضخماً، اتفقت اللجنة على أن تستند التسوية إلى بيانات المبالغ التي سبق دفعها لتسديد أصل الديون، لا إلى نسبة من أرصدة الديون (انظر A/50/11/Add.2، الفقرة 41).

44 - وفيما يتعلق بتوفر المعلومات المطلوبة لتطبيق نهج رصيد الديون وتدفق الديون، لاحظت اللجنة أن قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية توفر بيانات عن أرصدة ديون وتدفق ديون 121 دولة عضواً للفترة 2014-2019. والبلدان المعنية هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومقتضية منه يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع وقدرها 12 536 دولاراً لعام 2019. وبناء على المعلومات التي استعرضتها اللجنة في دورتها الحالية، لاحظت اللجنة أن المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون الخارجية للفترة 2014-2019 يمتد لفترة 10,1 سنوات تقريباً، مقارنة بفترة السنوات الثماني المفترضة لنهج رصيد الديون.

45 - ونتيجة لذلك، طُرحت مسألتان مرتبطتان بالمنهجية الحالية المتبعة لتسوية عبء الدين يمكن معالجتهما باستخدام البيانات المتوفرة حالياً، وهما على وجه الخصوص: (أ) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الدين الخارجي الكلي، أو الاكتفاء باستخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام والدين الخارجي المكفول حكومياً؛ (ب) تحديد ما إذا كان ينبغي للتسوية أن تستند إلى نهج رصيد الديون أو إلى نهج تدفق الديون. ويلخص الشكل أدناه حجم وعدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين، مع مراعاة مختلف الخيارات المتاحة.

مقارنة النهج المختلفة للتسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى فترة أساس مدتها ست سنوات
(محدّثة ببيانات حزيران/يونيه 2021)



46 - ونظرت اللجنة في تغطية التسوية المتصلة بعبء الدين. وفي هذا السياق، أشار بعض الأعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية تغيرت بشكل ملحوظ منذ أن بدأ العمل بهذه التسوية عام 1986. وجرت مناقشة بشأن الغرض من تسوية عبء الدين. واقترح بعض الأعضاء أنه إذا كان الغرض من التسوية هو تخفيف عبء الديون، فينبغي أن تُطبّق على الدول الأعضاء التي تواجه أعباء ديون كبيرة أو تحديات كبيرة من حيث القدرة على السداد. بيد أنه إذا كان الغرض من التسوية المتصلة بعبء الدين هو أن تعكس على نحو أدق القدرة على السداد، فقد احتج أولئك الأعضاء بأن تلك التسوية ينبغي أن تطبّق على جميع الدول الأعضاء. وأشارت شعبة الإحصاءات إلى أن إحصاءات الدين الخارجي لا تزال غير متاحة بسهولة لكل الدول الأعضاء من مصدر واحد للبيانات، وأن البيانات المتاحة غير قابلة للمقارنة.

47 - وذكر أعضاء آخرون أن التسوية ما زالت تشكل جزءاً أساسياً من المنهجية لتحديد قدرة الكثير من الدول الأعضاء على السداد، ولذا ينبغي الإبقاء عليها في شكلها الحالي. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن مفهوم التسوية المتصلة بعبء الدين يقوم على أساس الشواغل الإنمائية، وينبغي له بالتالي أن يظل مقتصرًا على البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة البنك الدولي لفتة البلدان

ذات النصيب المرتفع لدخل الفرد. ولاحظوا أن أحدث البيانات الإحصائية تبين أن حجم التسوية أخذ بالتزايد. وأشاروا إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ضرورية لقياس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع مع الأخذ في الحسبان أنه ما زال يوجد عدد من الدول الأعضاء المثقلة بالديون.

48 - وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي استخدام مجموع بيانات الدين الخارجي أو الدين العام، بين هؤلاء الأعضاء أنه بما أن حساب الدخل القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان المصادر الخاصة والعامه للدخل معاً، فإنه ينبغي منطقياً الاحتفاظ بإجمالي الدين الخارجي في حساب التسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب أولئك الأعضاء أيضاً عن رأي مفاده أن استخدام مجموع أرصدة الديون أمر ضروري، لأن مجموع الديون الخارجية يعكس القدرة على الدفع، وأن الديون الخاصة تمثل عنصراً هاماً من مجموع رصيد الديون، مما يؤثر على ميزان المدفوعات وعلى مجمل قدرة الدولة العضو على الدفع.

49 - وفيما يتعلق بمسألة استخدام رصيد الديون أو تدفق الديون، أشاروا أيضاً إلى أن التسوية المتصلة برصيد الديون تخدم بشكل أفضل الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى تخفيف العبء، وهي الدول التي عجزت مراراً عن السداد، والتي لم تتمكن تالياً من خفض ديونها الخارجية. وأكد أولئك الأعضاء أن الأزمة المالية الدولية الأخيرة كانت قد أثرت سلباً على آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية، مما يؤثر بشكل إضافي في قدرتها على الدفع ويفاقم حالة مديونيتها. واعتبروا أنه ينبغي للتسوية أن تظل جزءاً من المنهجية، فهي تشكل عاملاً مهماً في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

50 - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم لإدخال تحسينات على التسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى أسباب تتعلق بالجدارة التقنية وإلى تحسن توافر البيانات. وأشاروا إلى أن المعوقات المتصلة بتوافر البيانات لم تعد تشكل عقبة تقنية تعيق استخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام بدلاً من بيانات الدين الخارجي الكلي، أو تعيق الانتقال من نهج رصيد الديون إلى نهج تدفق الديون. ورأوا أن تلك التغييرات تشكل تعزيزاً تقنياً للمنهجية الحالية. وهم يعتقدون أن نهج تدفق الديون يأخذ في الحسبان المعاملات الفعلية لسداد الديون ولذا فإنه يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلاً أفضل. وإذا وجب اعتبار تسديد الدين عبئاً، فإن ذلك سيشكل حجة مؤيدة لأن يُؤخذ التسديد الفعلي في الحسبان. وأعرب أولئك الأعضاء أيضاً عن رأي مفاده أنه إذا استمر الأخذ بنهج رصيد الدين، فيمكن أن يحسّن كثيراً بتحديث فترة السداد، التي استندت إلى افتراض حدوث السداد على مدى فترة ثماني سنوات عند عرض التسوية المتصلة بعبء الدين في عام 1986. ومن شأن ذلك أن يجعل رصيد الدين أقرب إلى الواقع الاقتصادي الراهن.

51 - وأثار هؤلاء الأعضاء كذلك عدداً من المسائل المفاهيمية. ولم يقبلوا بالرأي الذي يعتبر كل أشكال الدين عبئاً، كما تقترضه المنهجية الحالية. ورأى هؤلاء الأعضاء أن أثر الدين على قدرة الدولة العضو على الدفع يتجلى بصورة أدق في معدّل الفائدة السائد في السوق لإعادة تمويل الدين، الذي أخذ فعلاً في الحسبان في مقاييس الدخل القومي الإجمالي.

52 - ولاحظت اللجنة أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تقرير ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى (أ) مجموع الدين الخارجي أو الدين الخارجي العام؛ (ب) ونهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن.

53 - وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن التسوية المتصلة بعبء الدين لم تعد تخدم غرضها الأصلي لأنها لا تركز على تخفيف عبء الدين عن الدول الأعضاء التي هي في أمس الحاجة إلى ذلك التخفيف. والدول الأعضاء التي تستفيد أكثر من غيرها من التسوية هي عموماً بلدان متوسطة الدخل، بحسب تعريف البنك الدولي. ومن وجهة نظر تقنية، اعتبروا أن المنهجية الحالية معيبة بشكل خطير ولم تعد تتماشى مع الواقع الاقتصادي، مما يعني أن تخفيف عبء الدين غير دقيق ويشوّه الجدول العام للأرصبة المقررة وكذلك مستوى التسوية المستحقة لفرادى الدول الأعضاء. وأعرب أولئك الأعضاء عن رأي مفاده أنه إذا تعذر تحقيق التوافق بين التسوية المتصلة بعبء الدين والواقع الاقتصادي، فمن الأفضل استبعادها من المنهجية تماماً. كما أشار بعض الأعضاء إلى أن بعض بلدان الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل التي لديها ديون كبيرة تقدم أيضاً قروضا خارجية كبيرة، وأنه ينبغي حساب مستوى التسوية على أساس صافٍ بالنسبة لتلك البلدان. ومع ذلك، ووفقاً للمعلومات التي قدمتها شعبة الإحصاءات، لا توجد بيانات كافية متاحة لتحديد صافي ديون الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بعبء الدين في المنهجية الحالية، وذلك بطريقة قابلة للمقارنة. واقترح أن تُناقش أيضاً الجهود الرامية إلى تسوية أوجه عدم الاتساق والتحقق من البيانات المتعلقة بالديون في إطار الإحاطة المشتركة مع ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في دورتها الثانية والثمانين (انظر الفقرة 23 (هـ) أعلاه).

54 - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

(ب) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

55 - لاحظت اللجنة أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل شكّلت عنصراً مهماً من عناصر منهجية إعداد الجداول منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وأنها طبقت في إعداد أول جدول من جداول الأرصبة المقررة. وأشارت اللجنة إلى أن اختصاصاتها تقتضي، في جملة أمور، أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن للفرد الواحد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة مغلوطة نتيجة لاستخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. واتفقت اللجنة على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكّل عنصراً مهماً من عناصر منهجية إعداد الجداول، التي ينبغي أن تستند إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها.

56 - وللتسوية بارامتران لتحديد حجمها: مستوى عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من أجل تحديد البلدان التي ستستفيد، ومعامل تدرج. وقبل عام 1979، كان مبلغ التسوية يوزع بالتناسب على جميع الدول الأعضاء؛ غير أنه من ذلك العام فما بعد تم تغيير التسوية بحيث يعاد توزيعها فقط على الدول الأعضاء التي تعلق عتبة انخفاض نصيب الفرد من الدخل. ومنذ اعتماد جدول الأرصبة للفترة 1995-1997، ظلت العتبة، التي كانت في السابق محددة بمبلغ معين بالدولارات، هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. وقد نما معامل التدرج على مر السنين، من 40 في المائة في عام 1948 إلى 85 في المائة في عام 1983. وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول، منذ حساب الجدول للفترة 1998-2000، تُبَيّن معامل التدرج عند 80 في المائة.

57 - ووصل مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2014-2019 إلى 9,433 نقاط مئوية.

لمحة عامة عن الحجم الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات
الجدول (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسادسية السنوات)

فترة الجدول	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2003-2001	8,457	132	4 851
2006-2004	8,627	130	5 097
2009-2007	9,287	132	5 630
2012-2010	9,564	134	6 988
2015-2013	9,598	130	8 647
2018-2016	10,132	131	10 186
2021-2019	9,647	130	10 440
تحديث عام 2021 ^(أ) ، ^(ب)	9,433	131	10 944

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2021" إلى تحديث جدول الفترة 2019-2021 باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه 2021 للفترة 2019-2014.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار التحويل المعدلة (2014-2016) وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (2017-2019) بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية).

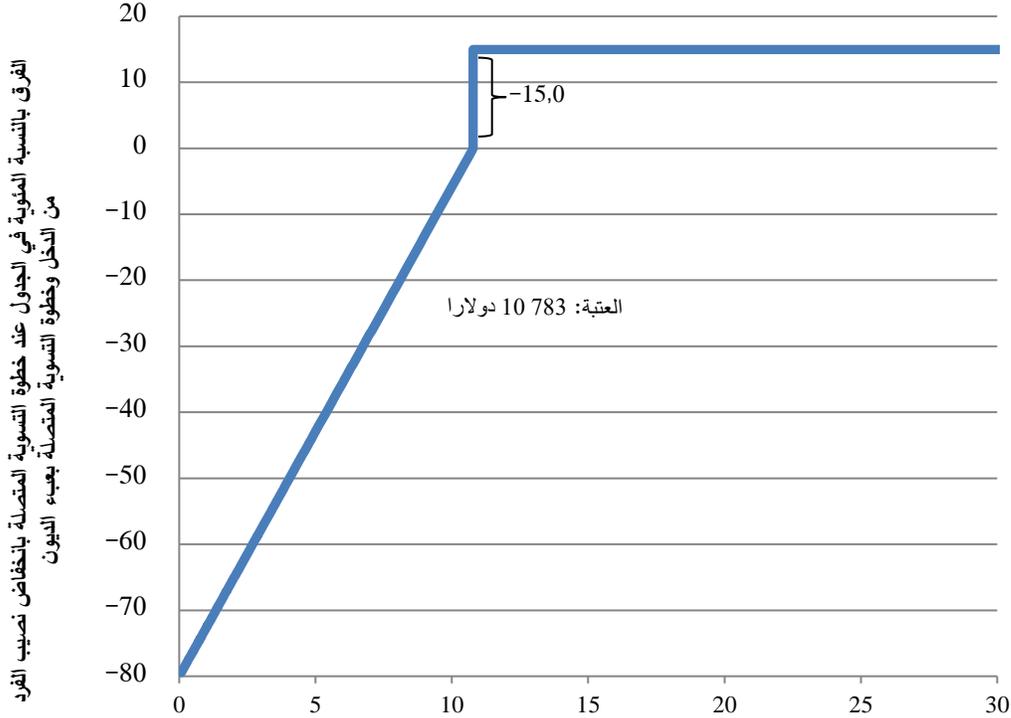
58 - واستعرضت اللجنة معلومات تبين توزيع إجمالي التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على فرادى المستفيدين من هذه التسوية. وبينت المعلومات أن معظم المستفيدين تلقوا تسوية تقل نسبتها عن عُشر نقطة مئوية واحدة.

تحليل إعادة توزيع نقاط التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترة الجدول لمتوسط
فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسادسية السنوات

فترة الجدول	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المجموع	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		
			أكثر من 2,5	بين 0,1 و 2,5	أقل من 0,1
2003-2001	8,457	132	1	15	116
2006-2004	8,627	130	1	14	115
2009-2007	9,287	132	1	14	117
2012-2010	9,564	134	1	16	117
2015-2013	9,598	130	1	14	115
2018-2016	10,132	131	1	15	115
2021-2019	9,647	130	1	14	115
تحديث عام 2021	9,433	131	0	17	114

59 - وقامت اللجنة، في دورتها الحالية، باستعراض التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بصيغتها الحالية، باستخدام إحصاءات محدّثة. ويعرض الشكل أدناه التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، مبيّنة بالقياس إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وبلوغ معامل التدرج 80 في المائة، تتراوح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بالنسبة للدول الأعضاء التي تقع دون مستوى العتبة، بين 80 في المائة وصفر، مع انخفاض الحجم النسبي للتسوية كلما اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون من العتبة. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة، تسفر التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بطريقة موحدة عن زيادة نسبتها 15 في المائة من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون على النحو المبين في الشكل أدناه. ويتزايد حجم عدم الاستمرارية هذا، مما يؤثر بشكل ملحوظ على الدول الأعضاء التي تعبر عتبة نصيب الفرد من الدخل.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، بالقياس إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون (لأغراض التوضيح، مع استخدام فترة أساس مدتها ست سنوات مما يؤدي إلى عتبة قيمتها 10 783 دولاراً)

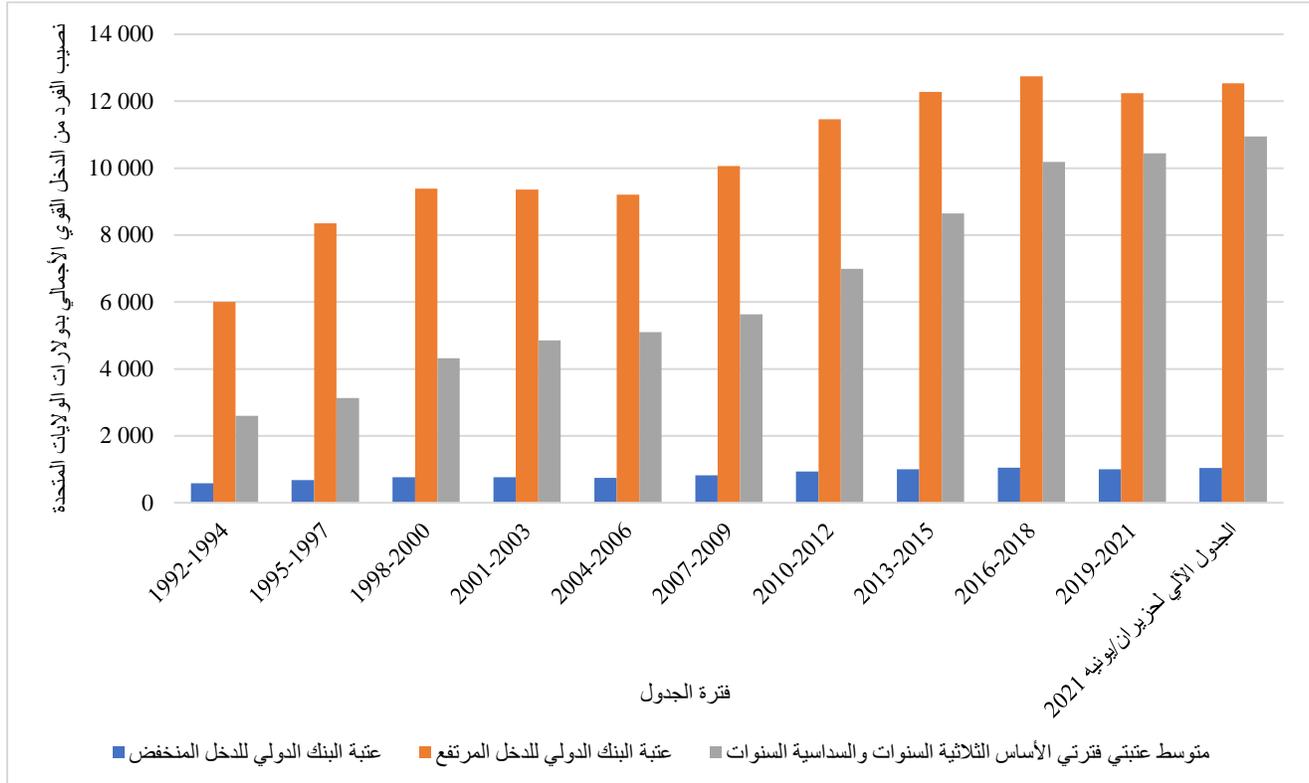


نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بآلاف دولارات الولايات المتحدة

60 - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي يفيد بأنه استنادا إلى استعراض أحدث البيانات الإحصائية، فإن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ما زالت تعمل بشكل جيد في إطار المنهجية العامة وينبغي الإبقاء عليها بصيغتها الحالية. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العديد من البلدان قد ازداد مع مرور الزمن وأن هذه البلدان قد تلقت تسويات أقل. وعلاوة على ذلك، اختلف عدد البلدان المستفيدة من التسوية مع مرور الزمن، حيث تخطت بعض البلدان العتبة ولم تعد تتلقى أي تسوية، وهي تسدد الآن مقابل الاستحقاقات التي تحصل عليها البلدان الواقعة دون مستوى العتبة. ولاحظوا أيضا أن أحدث البيانات الإحصائية تعكس انخفاضا في حجم المبالغ المعاد توزيعها. وأعربوا عن تأييدهم مواصلة استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في تحديد العتبة وأشاروا إلى أن العتبة المحتسبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد تعكس الواقع الاقتصادي، وتشكل أساسا سليما لتحديد انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشاروا أيضا إلى التغييرات الكبيرة التي أدخلت على جداول الأنصبة المقررة الصادرة في السنوات الأخيرة والتي شملت زيادات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وشددوا على أن التغييرات في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يجب أن تستند إلى بيانات موثوق بها، وينبغي أن تشكل تحسناً للمنهجية ككل من الناحية التقنية، لا تغييراً يُقصد منه فقط خفض العبء الذي تتحمله البلدان الواقعة فوق العتبة في استيعاب التسوية.

61 - ورأى أعضاء آخرون أن الهدف من التسوية كان هو تخفيف العبء عن البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضا، ولكن التسوية بدلا من ذلك أصبحت، من خلال التصميم الحالي للعتبة باعتبارها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، تتيح تخفيف الأعباء بشكل عام وكبير للغاية لعدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء، بما في ذلك دول أعضاء يصنفها البنك الدولي في الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أن العتبة الحالية محددة بمبلغ 10 783 دولارا (بموجب فترة أساس مدتها ست سنوات)، فتصنيف البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المنخفض محدد بمبلغ 1 020 دولارا. ولاحظوا أن 106 بلدا من أصل 133 بلدا تتلقى حاليا تخفيفا في إطار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل هي بلدان متوسطة الدخل. ولاحظوا كذلك أن أكثر من ثلثي حجم التخفيف في إطار هذه التسوية، محسوبا بمجموع نقاط الجدول المعاد توزيعها، قد ذهب إلى 49 بلدا من الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. ولذلك أعرب أولئك الأعضاء عن تأييدهم لاستخدام تعريف بديل أنسب لعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتركيز على تخفيف عبء الديون عن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

تطور عتبة انخفاض الدخل وعتبة التسوية المتصلة بعبء الدين وعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لدى البنك الدولي



62 - وناقشت اللجنة مختلف الخيارات المطروحة لتتقيد التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث أعرب عن آراء مختلفة. وتلخص هذه الخيارات على النحو التالي:

(أ) يمكن حساب عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استناداً إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين، عوضاً عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل المستخدم في المنهجية الحالية. ونظراً إلى عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن الديون الخارجية لجميع البلدان، فيمكن أن يتمثل النهج البديل في استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل بالنسبة للدول الأعضاء ولحساب العتبة على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين للدول الأعضاء بعتبة التسوية المحسوبة استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي غير المعدل؛

(ب) يمكن إعادة تحديد العتبة استناداً إلى تعريف البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد يساعد ذلك على معالجة مشكلة عدم التوافق مع التصنيف المستخدم في التسوية المتصلة بعبء الدين، الذي يستند إلى نظام الإبلاغ عن الدين المعمول به لدى البنك الدولي؛

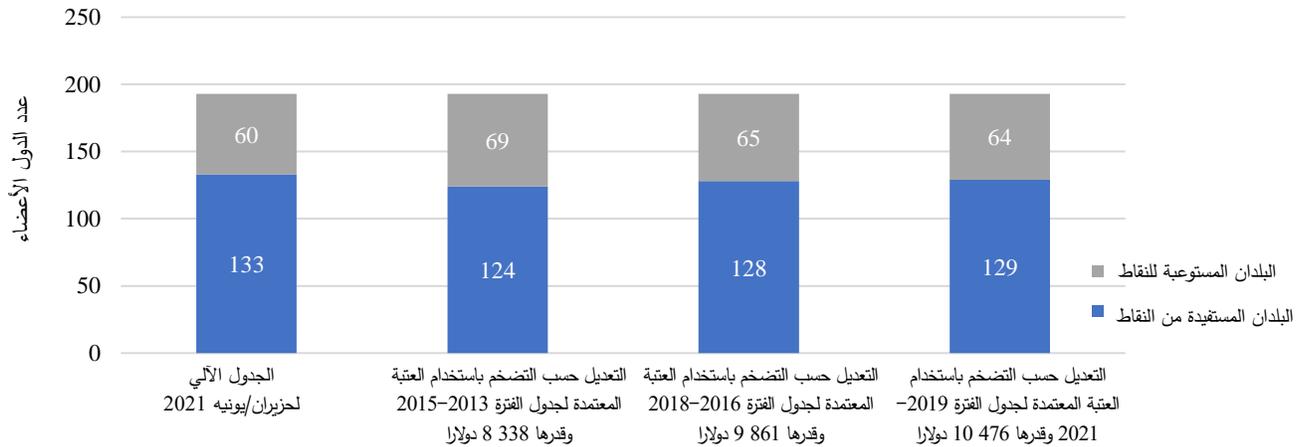
(ج) يمكن تعديل العتبة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستوعبة فقط (تلك الواقعة فوق مستوى العتبة)، بدلاً من تعديله حسب المتوسط العالمي. وسيؤدي ذلك إلى تدارك عدم اتساق المنهجية الحالية الذي قد ينجم عن واقع أنه مع تحسن حالة البلدان المنخفضة الدخل، فهي سوف تدفع العتبة إلى أعلى، لتتأخر بذلك النقطة التي تتخطى عندها تلك البلدان العتبة؛

(د) يمكن تحديد العتبة من حيث القيمة الحقيقية بمبلغ ثابت أولي، قدره 10 000 دولار مثلاً، على غرار العتبة الثابتة وقدرها 1 000 دولار المستخدمة من عام 1948 إلى عام 1973. ويمكن عندئذ تعديل مبلغ 10 000 دولار حسب التضخم في السنوات المقبلة؛

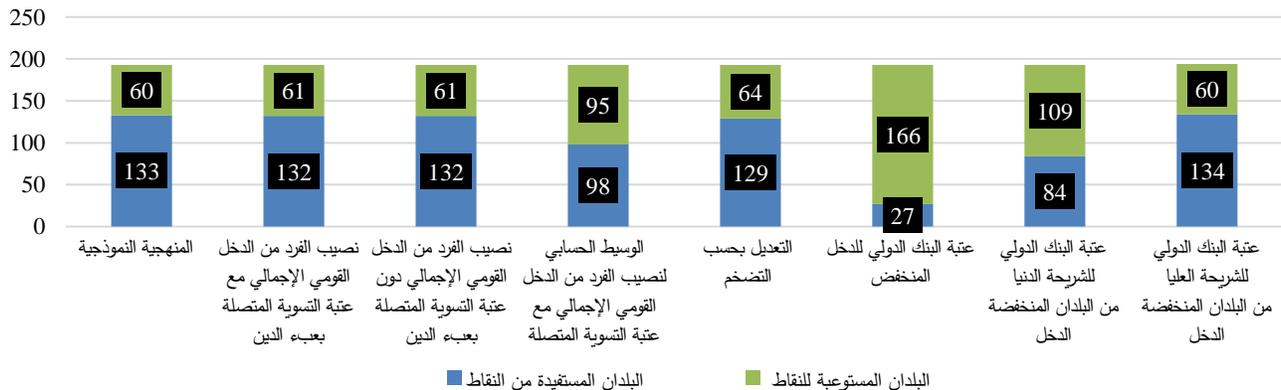
(هـ) يمكن معالجة مشكلة عدم الاستمرارية الناجمة عن تخطي العتبة بتغيير طريقة توزيع التسوية (التي تستوعبها حالياً البلدان التي تكون فوق مستوى العتبة فقط). وترد مناقشة أوفى للمقترحات في الفرع باء-1 (ب) أدناه.

(و) ومع مراعاة جملة أمور منها عدم الاتساق مع التصنيف المستخدم للتسوية المتصلة بعبء الدين، ناقشت اللجنة أيضاً اقتراحاً جديداً يقضي بتطبيق عتبة أدنى للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، على أن يقتصر تطبيق إعادة التوزيع على البلدان التي يصنفها البنك الدولي بأنها ذات دخل مرتفع. ومن شأن ذلك أن ينشئ مجموعة من البلدان المتوسطة الدخل التي لا تستفيد من تدابير التخفيف ولا تستوعب نقاط الجدول الناتجة عن تدابير التخفيف. وترد مناقشة أوفى للمقترحات في الفرع باء-1 (ب) أدناه.

مقارنة لمختلف عتبات التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (لفترة أساس مدتها ست سنوات)



النقاط المعاد توزيعها	9,608	6,273	7,503	8,819
قيمة العتبة	10 783	9 033	9 648	10 183



63 - وكانت اللجنة قد اتفقت في وقت سابق على إمكانية اعتماد نهج بديل لتحديد هذه العتبة يستند إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين (بدلاً من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل المستخدم في المنهجية الحالية). وأشارت اللجنة إلى أن من شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة تسوية محتسبة على أساس الدخل القومي الإجمالي غير المعدل. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2012-2017، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

64 - وكانت اللجنة قد وافقت أيضاً على إمكانية اعتماد نهج بديل آخر لتحديد العتبة يستند إلى تعديل العتبة حسب معدل التضخم. وبالتالي يمكن تثبيت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية بدلاً من تحديدها بالمتوسط الحالي لنصيب الفرد من الدخل في العالم خلال فترة الأساس لجدول الأنصبة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة مرجعية محددة، إلا أنه يمكن تحديثه وفقاً لمعدل التضخم في العالم بحيث تبقى قيمته الحقيقية ثابتة على مر الزمن. وفي إطار هذا النهج، يكون ترتيب كل بلد إزاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل مستقلاً عن أداء البلدان الأخرى. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2012-2017، والعتبة المعدلة حسب التضخم للفترة 2019-2021، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

65 - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

3 - حدود الجدول

(أ) الحد الأدنى

66 - أشارت اللجنة إلى أن المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، ما برح يمثل عنصراً من عناصر منهجية إعداد الجدول منذ البداية. ويشكل تحديد الحد الأدنى قراراً تتخذه الجمعية العامة. ومنذ عام 1998، جرى تخفيض الحد الأدنى من 0,01 في المائة إلى 0,001 في المائة. وفيما يخص جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021، لاحظت اللجنة أنه تم رفع 16 دولة عضواً إلى معدل الحد الأدنى، منها تسعة بلدان كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ولاحظت اللجنة، استناداً إلى تحليلها للبيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2014-2019، أن 16 دولة عضواً، منها 8 دول كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً، قد رُفعت إلى الحد الأدنى.

67 - وحُدِّت الأنصبة المقررة على كل دولة من الدول الأعضاء التي يطبَّق عليها الحد الأدنى (0,001 في المائة) بمبلغ 28 926 دولاراً في الميزانية العادية لعام 2021. ورأت اللجنة أن الحد الأدنى البالغ 0,001 في المائة هو أدنى مساهمة عملية ينتظر من الدول الأعضاء دفعها للمنظمة.

68 - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأدنى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

(ب) الحدود القصوى

69 - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تشمل معدلا أقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، وهو 22 في المائة، ومعدلا أقصى للأنصبة أقل البلدان نموا، أو الحد الأقصى للأنصبة أقل البلدان نموا، وهو 0,010 في المائة. ويشكل تحديد كلا الحدين قرارا تتخذه الجمعية العامة.

70 - ومنذ عام 1992، لا يزال الحد الأقصى المطبق على أقل البلدان نموا يساوي 0,010 في المائة. وانطبق هذا الحد الأقصى على 7 بلدان من البلدان الأقل نموا البالغ عددها 46 بلدا لجدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021. وبلغ عدد النقاط المعاد توزيعها باستخدام البيانات المحدثة للفترة 2014-2019 ما مجموعه 0,190 نقطة. وتجدر الإشارة إلى أن غينيا الاستوائية رُفعت من قائمة أقل البلدان نموا في حزيران/يونيه 2017 وأن فانواتو رُفعت من القائمة في كانون الأول/ديسمبر 2020.

71 - وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول، شكّل الحد الأقصى جزءا من منهجية إعداد الجداول منذ البداية. ومنذ عام 2001، تم خفض معدل الحد الأقصى من 25 إلى 22 في المائة. وبلغ إجمالي النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات إحصائية محدثة 6,565. ولم يستعد من هذه النقاط سوى بلد واحد.

لمحة عامة عن حجم التغيير الكلي في جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة البالغ 22 في المائة بحسب فترة جدول الأنصبة (متوسط فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسادسية السنوات)

فترة الجدول	النقاط المعاد توزيعها عند خطوة تطبيق الحد الأقصى
2003-2001	8,166
2006-2004	12,329
2009-2007	11,907
2012-2010	8,965
2015-2013	5,622
2018-2016	3,938
2021-2019	5,260
تحديث عام 2021 ^(أ) -(ب)	6,565

(أ) تشير عبارة "تحديث عام 2021" إلى تحديث جدول الفترة 2019-2021 باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه 2021 للفترة 2014-2019.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار التحويل المعدلة (2014-2016) وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (2017-2019) بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية).

72 - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحدود القصوى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد جداول الأنصبة

1 - التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية

(أ) التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر

73 - أشارت اللجنة إلى أنها نظرت على مر السنين في مسألة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. وأشارت أيضا إلى أن منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة للفترة 1986-1998 كانت تتضمن مخططا للحدود، الأمر الذي حد من حالات الزيادة والنقصان الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. ومع ذلك، فنظرا للتعقيدات المتصلة بطريقة عمل مخطط الحدود، الأمر الذي أوجد تشوهات في حد ذاته، قررت الجمعية العامة لاحقا إلغاء مخطط الحدود تدريجيا على مدى فترتين من فترات الجداول. ومنذ حساب جدول الفترة 2001-2003، أزيلت تماما الآثار الناجمة عن تطبيق المخطط المذكور. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن الأساس المنطقي لذلك القرار في تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والسبعين (A/73/11) وفي تقاريرها السابقة.

74 - ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.

75 - ووفقا للمنهجية الحالية، فإن أي دولة عضو تتجاوز الحد الأدنى ستواجه حتما زيادة بنسبة 100 في المائة على الأقل. ونظرت اللجنة في نهج تنفيذ جدول بأرقام تشمل أربع خانوات للكسور العشرية، مما قد يؤدي إلى السماح بتحركات أصغر في المعدلات بين جدولين مختلفين بالنسبة لتلك الصاعدة من الحد الأدنى. وبعد المناقشة، أشارت اللجنة إلى أنه لا يمكن، في عالم يشهد تحركات دينامية، تجنب حدوث تغييرات في معدلات الأنصبة المقررة. وبما أن الجدول مؤلف من نسب مئوية مجموعها 100 في المائة، فإنه عندما تتغير أنصبة بعض الدول الأعضاء صعودا أو هبوطا، ستزيد أو تنقص أنصبة دول أخرى بتناسب عكسي، بصرف النظر عن زيادة دخلها القومي الإجمالي أو نقصانه بالقيمة المطلقة. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أنه حتى جدول بأرقام ذات أربع خانوات للكسور العشرية سيؤدي إلى زيادة الأنصبة المقررة للدول الأعضاء التي تواجه احتمال الانتقال من الحد الأدنى، ولاحظت أن المبالغ التي ينطوي عليها الحد الأدنى صغيرة وينبغي أن تكون في حدود قدرة جميع الدول الأعضاء على الدفع.

76 - ودرست اللجنة حالات الدول الأعضاء التي تتغير معدلات الأنصبة المقررة الخاصة بها بشكل كبير، وذلك باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة 2014-2019. وترد في الفرع الثالث - دال من هذا التقرير معدلات الأنصبة المقررة على أساس البيانات المحدثة وتطبيق المنهجية المعتمدة لجدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021. وإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق الخامس معلومات موجزة عن نطاق التغييرات من جدول لآخر باستخدام بيانات إحصائية محدثة مقابل الجدول المعتمد للفترة 2019-2021، بما في ذلك معلومات عن العوامل الأساسية. ولاحظت اللجنة أنه كما كان الحال في الماضي، فالكثير من التغييرات يتعلق بالنمو النسبي للدخل القومي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي، وتخطي عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتنقيحات البيانات الرسمية السابقة مع مرور الزمن، والقرب من عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتطبيق المعيار الجديد لنظام الحسابات القومية.

77 - ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن إدراج فترة الأساس البالغة ست سنوات في المنهجية الحالية كان بمثابة استراتيجية مدمجة للتخفيف من آثار الزيادة الحادة المفاجئة في حصة الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

78 - ولاحظ بعض الأعضاء أن إعادة حساب الجدول سنويا ستمنح قدرا من التخفيف من الآثار من خلال إدخال تغييرات سنوية تدريجية خلال فترة الجدول.

(ب) عدم الاستمرارية

79 - ركزت اللجنة، عند مناقشتها هذه المسألة في دورتها الحالية، على التعامل مع مسألة عدم الاستمرارية الناجمة عن تخطي إحدى الدول الأعضاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ولاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء التي تتخطى العتبة لن تتلقى بعدئذ تخفيضا، بل ستخضع لزيادة في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، سيكون القدر الناجم عن عدم الاستمرارية بالنسبة إلى الدولة العضو التي تتخطى العتبة هو التخفيض الذي تكون الدولة العضو حصلت عليه بموجب الجدول القديم، مضافا إليه الزيادة التي تتحملها الدولة العضو باعتبارها دولة مستوعبة بموجب الجدول الجديد (15 في المائة). وقبل عام 1979، كان مبلغ التسوية يُوزع تناسيباً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونتيجة لذلك، كانت جميع الدول الأعضاء تتقاسم عبء التسوية، عدا الدول المتأثرة بالحدين الأقصىين أو بالحد الأدنى. وقد خفف اتباع هذا النهج من تأثير التسوية على الدول التي ترتقي في سلم العتبة. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى أن تتحوّل البلدان التي تقع دون مستوى العتبة بقليل إلى بلدان مستوعبة لصافي العبء. ونتيجة للقلق إزاء هذا الأثر، لم يعد توزيع مبلغ التسوية منذ عام 1979 إلا على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة.

80 - وتشمل الخيارات المتاحة لمعالجة مشكلة عدم الاستمرار ما يلي: توزيع النقاط المئوية الناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء والسماح بإجراء "إعادة توزيع غير مباشرة" مشابهة للتسوية المتصلة بعبء الدين، يُخفف بموجبها الدخل القومي الإجمالي للبلدان الواقعة تحت العتبة بمقدار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، من دون أن تضطر البلدان الواقعة فوق العتبة إلى الاستيعاب المباشر لتكلفة التخفيف الممنوح للبلدان الواقعة تحت العتبة. وقررت اللجنة أن مفهوم استحداث شريحة محايدة فوق وتحت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث لا تستفيد الدول الأعضاء التي تدخل ضمن تلك الشريحة المحايدة من تخفيف العبء الناجم عن تطبيق التسوية أو تستوعب هذا العبء، ليس خيارا معقولا لأنه لا يحل مشكلة عدم الاستمرارية، بل يغير فقط العتبات التي تسري عندها عدم الاستمرارية على الدول الأعضاء. ويرد في الرسم البياني أدناه أثر هذه الخيارات لمعالجة مسألة عدم الاستمرارية.

81 - وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظاتهم بشأن إدخال هذه المقترحات في منهجية إعداد الجدول. وأشاروا إلى أن التغييرات في مُعدّلات الأنصبة المقررة تُنتج، في كثير من الحالات، عن حدوث نمو حقيقي وتغيرات في مدى القدرة على الدفع. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن إدراج فترة الأساس السداسية السنوات في المنهجية الحالية يتيح بعض التخفيف الذاتي لمعالجة مسألة عدم الاستمرارية. ولاحظ أعضاء آخرون المشكلة الجارية فيما يتعلق بالدول الأعضاء التي تتخطى العتبة في جداول مختلفة وما ينجم عن ذلك من

تقلبات كبيرة في أنصبتها المقررة لأنها إما تتلقى تخفيفاً من عبء التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل أو تستوعب تكلفة التخفيف من عبء هذه التسوية، وأن الخيارات أعلاه ستعالج هذه المشكلة.

أثر المنهجيات المختلفة لمعالجة مسألة عدم الاستمرارية في عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس مدتها ست سنوات)



82 - وقررت اللجنة مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرارية، في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

2 - إعادة الحساب سنوياً

83 - عملية إعادة الحساب سنوياً هي عملية تحديث حصص الدخل النسبية قبل السنتين الثانية والثالثة من كل فترة من فترات الجدول، وهي تتضمن الاستعاضة عن بيانات السنة الأولى من فترة/فترات الأساس ببيانات جديدة متاحة عن السنة التالية لفترة/فترات الأساس الأولية. فعلى سبيل المثال، في حالة جدول

الأنصبة للفترة 2016-2018، الذي يستند إلى فترتي الأساس 2008-2013 و 2011-2013، سيُستعاضَ ببيانات عام 2014 عن بيانات عام 2008 في فترة الأساس السداسية السنوات وعن بيانات عام 2011 في فترة الأساس الثلاثية السنوات. واستناداً إلى حصص الدخل هذه التي أعيد حسابها والمنهجية المقررة لإعداد الجدول، سوف يُعدّل جدول عام 2017 وفقاً لذلك. وعلى المنوال نفسه، فإن جدول عام 2018 سيُعدّل بالاستعاضة عن بيانات عام 2009 في فترة الأساس السداسية السنوات، وعن بيانات عام 2012 في فترة الأساس الثلاثية السنوات ببيانات عام 2015.

84 - وأشارت اللجنة إلى أنها كانت قد نظرت لأول مرة في عام 1997 في الاقتراح الداعي إلى القيام سنوياً بإعادة حساب جدول الأنصبة المقررة بصورة تلقائية.

85 - وأمضت اللجنة خلال دورتها الحالية قدراً كبيراً من الوقت في مناقشة أثر الجائحة العالمية الحالية على الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ومدى انعكاس ذلك في جدول الأنصبة المقررة المحدث. ولاحظ الأعضاء أن فترة الأساس لجدول الأنصبة المقررة المحدث للفترة 2022-2024 لم تشمل عامي 2020 أو 2021، ولم تراخ بذلك أي أثر للجائحة. واقتُرح أن من السبل التي تعكس أثر الجائحة بدء تطبيق إعادة حساب سنوية منتظمة لجدول الأنصبة المقررة. ومن شأن ذلك أن يكفل استخدام أحدث البيانات الاقتصادية لتحديث الجدول. غير أنه، مثلما كان الحال في الماضي، كان للأعضاء آراء مختلفة، وبخاصة بشأن تنفيذ عملية إعادة الحساب من الناحية العملية، وما إذا كانت مزاياها أكثر من عيوبها المحتملة.

86 - ومع أن من الممكن تقنياً إعادة حساب جدول الأنصبة المقررة سنوياً، رأى العديد من الأعضاء أن هذا الأمر ليس حلاً مثلاً. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن اللجنة نظرت مرات عدة في مزايا إعادة الحساب السنوية في الماضي، ولكن تبين لهم أن العيوب العملية لإعادة الحساب السنوية كبيرة. لذا أعربوا عن تأييدهم للإبقاء على الترتيبات الحالية المشار إليها في المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن جدول الأنصبة المقررة، متى حددته الجمعية، ينبغي ألا يخضع لأي تنقيح عام لمدة ثلاث سنوات على الأقل ما لم يكن واضحاً أن تغيرات كبيرة قد حدثت في القدرة النسبية على الدفع.

87 - ورأى هؤلاء الأعضاء أن المنهجية الحالية لإعداد الجدول تتضمن تدابير تخفيف مصممة للتخفيف من أسوأ آثار الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك الآثار الناشئة عن الجائحة العالمية الحالية. وكان من الواضح أن الجائحة أثرت على جميع الدول الأعضاء إلى حد كبير، لذا كان من غير المرجح أن تؤدي إعادة حساب الجدول سنوياً إلى تغييرات كبيرة في الجدول لأن الحصة النسبية للدولة العضو من الدخل القومي الإجمالي العالمي، لا مستواها المطلق من الدخل القومي الإجمالي، هي المحدد الأكبر لنصيبها المقرر.

88 - وإن إعادة الحساب سنوياً ستطلب أيضاً موافقة الجمعية العامة سنوياً على جدول الأنصبة المقررة، وستستلزم أيضاً تغييراً محتملاً لتوقيت ووتيرة الأنصبة المقررة لحفظ السلام، ما سيؤثر على حالة السيولة لدىفرادى عمليات حفظ السلام. ورأى هؤلاء الأعضاء أيضاً أن ذلك الأمر سيجعل الأنصبة السنوية المقررة للدول الأعضاء أقل ثباتاً، وسيحد من إمكانية التنبؤ بها، وقد يؤثر سلباً على إعداد الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء. وأشاروا إلى احتمال نشوء تكاليف إضافية، رهنأ بطول مدة الدورة السنوية للجنة وبالترتيبات المطلوبة لتقديم الخدمات إلى اللجنة والجمعية.

- 89 - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لعملية إعادة الحساب سنويا استنادا إلى رأي مفاده أن إعادة حساب الجدول سنويا تمثل مقياسا أفضل لتقييم القدرة على الدفع، إذ إنه سيعاد حساب الجدول في هذه الحالة سنويا استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. وذكروا أنهم يرون أن ذلك سيتسق بشكل أكبر أيضا مع الميزانية السنوية المقترحة للأمم المتحدة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى المشاكل التي تعترض سبيل توفير البيانات، وحجم التقديرات، والتتحيات الهامة التي تُدخلها بعض الدول الأعضاء على البيانات المقدمة سابقا. وأفادوا بأن إعادة الحساب سنويا ستتيح أخذ البيانات الإحصائية المتاحة حديثا في الحسبان في جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك البيانات المستقاة من السنوات الأخيرة، وتتحقيقات بيانات السنوات الماضية، والمعلومات الإضافية المقدمة من فرادى الدول الأعضاء. ومن شأن عملية إعادة الحساب سنويا أن تساعد أيضا في معالجة مسألة عدم الاستمرارية وأن تخفف حدة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضا إلى أن عملية إعادة الحساب سنويا ستستند إلى منهجية معتمدة وثابتة لإعداد الجدول لفترة ثلاث سنوات، على أن يعاد حساب معدلات الجدول سنويا على أساس بيانات إحصائية محدّثة.
- 90 - ويرد أدناه وصف موجز للمزايا والعيوب المحتملة الرئيسية لعملية إعادة الحساب سنويا.

المزايا	العيوب
تعكس بشكل أفضل القدرات الزاهنة للدول الأعضاء على الدفع، إذ سيستند جدول كل سنة إلى أحدث البيانات المتاحة	من الممكن أن تصبح الأنصبة المقررة السنوية للدول الأعضاء أقل ثباتا وأن تقل إمكانيّة التنبؤ بها، ويزداد إعداد الميزانيات الوطنية تعقيدا
تكفل أن يتم دوما في تحديد الأنصبة استخدام بيانات تعود لما قبل سنتين، وأن تدرج التتحقيقات المدخلة على تقديرات الدخل القومي الإجمالي بالكامل	ستصدر الأنصبة المقررة لحفظ السلام مرتين في السنة على الأقل (في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ وستترب آثار على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وآثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقييمات وتقارير إضافية)
احتمال أن تساعد في بعض الحالات على معالجة مسألة الزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، عن طريق تخفيف التعديلات سنويا على مدى فترة السنوات الثلاث	يمكن أن تثير بعض المشاكل بالنسبة لبعض المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة
يمكن أن يأخذ جدول الأنصبة المقررة المحدث في الاعتبار أي معلومات إحصائية تتاح حديثا لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة	تتوقف الآثار، إلى حد ما، على ما يتخذ من قرارات، مثلا بشأن طول فترة الدورة السنوية للجنة، ومستوى التفويض الممنوح للجنة، وطرائق العمل الأخرى، إضافة إلى الحاجة المحتملة إلى تعديل المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة

- 91 - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة إعادة الحساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

3 - إدراج مؤشرات عامي 2020 و 2021 في منهجية إعداد الجدول في أقرب وقت ممكن

92 - نظراً لعواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي أثرت في قدرة الدول الأعضاء على الدفع، طُرح رأي بإدراج المؤشرات الاقتصادية لعامي 2020 و 2021 في المنهجية في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، ودعماً للإبقاء على النظام الحالي لجدول الأنصبة المقررة الثلاثي السنوات، رأى بعض الأعضاء أن الظروف الاستثنائية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 قد تستوجب إعادة حساب جدول الأنصبة المقررة في عام 2023 كتدبير استثنائي لمرة واحدة. وهذا يعني اعتماد جدول أنصبة مقررة مدته سنتان يعقبه جدول ثلاثي السنوات. ورأى آخرون أن الإبقاء على النظام الحالي لجدول الأنصبة المقررة الثلاثي السنوات سيدمج المؤشرات الاقتصادية لعامي 2020 و 2021 في فترة الجدول المقبلة، وأنه ينبغي تجنب اتخاذ تدبير استثنائي لمرة واحدة.

جيم - معلومات إحصائية

93 - كان معروضا على اللجنة معلومات مفصلة مستقاة من قاعدة بيانات شاملة للفترة 2014-2019 لجميع الدول الأعضاء والدول المشتركة غير الأعضاء بشأن مقاييس مختلفة للدخل بالعملات المحلية، والسكان، وأسعار الصرف ومجموع أرصدة الديون الخارجية، ومدفوعات سداد أصل الدين، ومقاييس مجموع الدخل ونصيب الفرد منه بدولارات الولايات المتحدة. وكان المصدر الرئيسي لبيانات الدخل بالعملات المحلية هو استبيان الحسابات القومية الذي ملأته البلدان المعنية بناء على طلب الأمم المتحدة. وجرى الاتصال مباشرة بالبلدان التي لم ترد منها ردود كاملة على الاستبيان، وقامت شعبة الإحصاءات في حالات الضرورة بجمع البيانات أو إعداد التقديرات استناداً إلى المعلومات المستمدة من المصادر الوطنية والدولية الأخرى، ولا سيما من اللجان الإقليمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

94 - ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات ذات الصلة أمر هام لتجنب الاختلافات في إعداد الجدول. واستعرضت اللجنة البيانات لجميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص للنتائج التي تبيّن، بدولارات الولايات المتحدة، إمكانية وجود مفارقات أو اختلافات في البيانات. وفي جميع الحالات، استرشدت اللجنة بالولاية المسندة إليها في قرار الجمعية العامة 223/48 جيم والقرارات اللاحقة لإعداد الجدول على أساس بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة، ولإستخدام أحدث الأرقام المتاحة.

1 - السكان

95 - تُستقى بوجه عام تقديرات السكان نصف السنوية للفترة 2014-2019 من منشور "التوقعات السكانية في العالم: النشرة المنقحة لعام 2019" الذي تعده شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتُستكمل، عند الاقتضاء، بالتقديرات الوطنية للبلدان والمناطق غير المدرجة في ذلك المنشور.

2 - الدين الخارجي

96 - استُقيت المعلومات المتعلقة بمجموع الدين الخارجي ومدفوعات سداد أصل الدين، في معظم الحالات، من قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية. والدول الأعضاء المشمولة بها هي البلدان النامية الأعضاء في البنك الدولي المقترضة منه، والتي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي للاقتصادات المرتفعة الدخل وقدرها 536 12 دولاراً في

عام 2019. أما الدول الأعضاء التي تقع دون هذه العتبة ولم تتوفر بيانات عن ديونها، أو التي لم تشملها قاعدة بيانات البنك الدولي، فقد جرى الاتصال بها مباشرة وطلب إليها تقديم البيانات اللازمة. وبالنسبة إلى البلدان التي لم تقم بذلك، لاحظت اللجنة أن معدلات عدد منها كانت عند الحد الأدنى، ما يعني أن نقص بيانات الدين الخاصة بها غير مؤثر عمليا. وفي حالة الدول الأعضاء التي لم تقدم المعلومات الإضافية، استخدمت اللجنة، متى أتيح لها ذلك، بيانات الدين المتعلقة بسنوات سابقة كانت قد استخدمت من قبل في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2016-2018.

97 - ويشمل مجموع أرصدة الدين الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من القطاع العام، والديون الطويلة الأجل الخاصة غير المضمونة، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والديون القصيرة الأجل المقدره العامة والخاصة. وتشكل مدفوعات سداد أصل الدين جزءا من مجموع تدفقات الديون، التي تشمل أيضا المدفوعات، والتدفقات الصافية وعمليات التحويل لتسديد الديون ومدفوعات تسديد الفوائد، وتتألف من المبالغ المسددة من الأصل بالعملة الأجنبية في السنة المحددة. وتشكل مدفوعات/إيرادات فوائد الديون بالفعل جزءا من الدخل الرئيسي الذي يشكل عنصرا يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي من أجل الحصول على الدخل القومي الإجمالي.

3 - الدخل القومي الإجمالي

98 - استعرضت اللجنة تجميعات الحسابات القومية الرئيسية والإحصاءات المتصلة بها لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل سنة من سنوات الفترة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2019. وتُسقى بيانات الدخل القومي الإجمالي أساسا من البيانات التي تقدمها كل دولة استجابة لاستبيان الحسابات القومية الذي تُعده شعبة الإحصاءات والذي يرسل سنويا إلى مكاتب الإحصاء الوطنية المعنية و/أو المؤسسات المسؤولة عن نشر إحصاءات الحسابات القومية.

99 - ولاحظت اللجنة أن البيانات التي قامت باستعراضها، مقارنة بالبيانات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021، لا تشمل المعلومات المتعلقة بالفترة 2017-2019 فحسب، بل تشمل أيضا، في عدد من الحالات، معلومات منقحة عن الفترة 2011-2013. وشمل ذلك إجراء تنقيحات لإحصاءات رسمية وردت في وقت سابق، وكذلك الاستعاضة بالبيانات الرسمية المتاحة حديثا عن التقديرات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021.

4 - أسعار التحويل

100 - أشارت اللجنة إلى أن الجداول السابقة استخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق إلا متى تسبّب ذلك في إحداث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، حيث تُستخدم عندئذ أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. وكقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق على نحو ما يُبلغ به صندوق النقد الدولي من جانب السلطة النقدية لكل دولة عضو. وتُنشر تلك الأسعار في منشور الصندوق المعنون "الإحصاءات المالية الدولية". وأشارت اللجنة إلى أن منشور الصندوق يتضمن ثلاثة أنواع من أسعار الصرف التي يستخدمها الصندوق، وتسمى أسعار الصرف السائدة في السوق لأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، وهي: (أ) أسعار السوق التي تحدها في

الغالب قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، وتحدّد عندما تأخذ البلدان بنظم أسعار صرف متعدّدة. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، اعتُبر أي نوع من أنواع الأسعار الثلاثة المستقاة من المنشور أسعار الصرف السائدة في السوق. وعندما لا تتاح أسعار الصرف السائدة في السوق في منشور "الإحصاءات المالية الدولية" أو في نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تُستخدم في عمليات الحساب الأولية لقاعدة البيانات أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو غيرها من المعلومات (انظر المرفق الثالث).

101 - واستخدمت اللجنة معايير منهجية طُبقت أيضاً لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021، وذلك لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي أحدثت تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي من أجل الاستعاضة عنها، إن أمكن، بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. ويرد في المرفق الرابع وصف لتلك المعايير المنهجية. وأجرت اللجنة استعراضاً موسعاً لجميع الحالات التي حددتها المعايير على أساس تقييم مفصل لبيانات كل بلد على حدة. وبعد إجراء تقييم لما إذا كان عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الدول الأعضاء يتراوح بين 0,67 و 1,5 مرة مقدار المتوسط العالمي لعتبة عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ولما إذا كان الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق يتراوح بين 0,80 و 1,20 مرة مقدار متوسط الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق في جميع الدول الأعضاء، حددت اللجنة أنغولا وأوزبكستان وجنوب السودان والسودان وجمهورية فنزويلا البوليفارية بوصفها بلداناً يمكن أن يستعاض فيها عن أسعار الصرف السائدة في أسواقها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة.

102 - وعند استعراض حالة البلدان التي يبدو فيها أن مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة وباستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، لا تعكس الواقع الاقتصادي للبلد، ربما بسبب تثبيت سعر الصرف، أشارت اللجنة إلى أنها قررت فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021، تطبيق أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة على ميانمار لعامي 2011 و 2012، واستخدام سعر الصرف السائد في السوق للأعوام 2013-2016 وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة على الجمهورية العربية السورية. ودرست اللجنة أثر أسعار الصرف السائدة في السوق على دخل هذين البلدين لكل سنة من سنوات الفترة 2011-2016.

103 - وفيما يتعلق بالفترة 2022-2024 لجدول الأنصبة، نظرت اللجنة في تطبيق أسعار تحويل بديلة في حالات أوزبكستان وجنوب السودان والسودان وسورينام وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحُدّدت هذه الدول الأعضاء باستخدام المعايير المنهجية الحالية لاحتمال استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها بقصد النظر في الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو بأسعار تحويل أخرى مناسبة.

104 - وأظهرت نتائج التحليلات ما يلي:

(أ) عند استخدام سعر الصرف السائد في السوق بمتوسط متحرك لمدة 3 سنوات، تظل الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق في جميع الدول الأعضاء الخمس خارج حدود الرقم القياسي؛

(ب) عند استخدام عامل التحويل المعدل، يعدّل الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق الخاص بالسودان بحيث يصبح ضمن حدود الرقم القياسي؛

(ج) عند استخدام سعر الصرف السائد في السوق بمتوسط متحرك في ست سنوات، يعدّل الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق لكل من جنوب السودان وسورينام ليصبحا ضمن حدود الرقم القياسي؛

(د) عند استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، لا يتغير الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق إلا بالنسبة إلى سورينام، بحيث يعدل ليصبح ضمن حدود الرقم القياسي؛

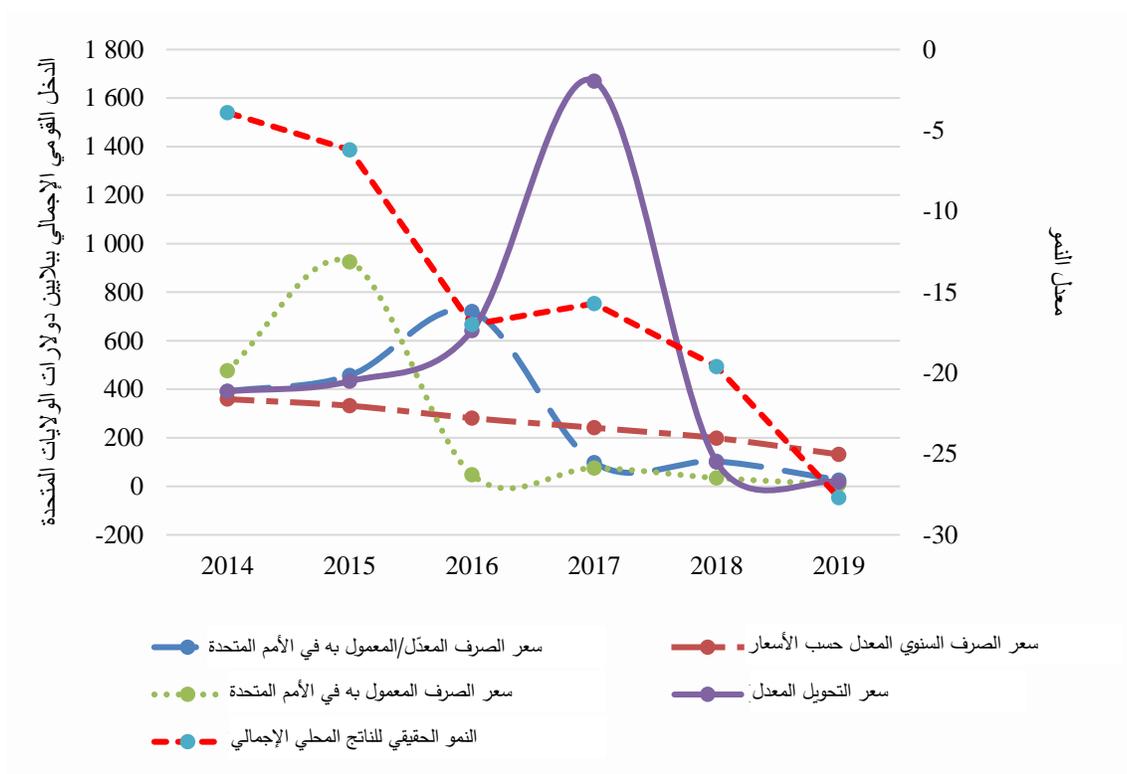
(هـ) عند استخدام عامل تحويل سعر الصرف المعدل حسب الأسعار، تعدّل الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق الخاصة بأوزبكستان وجنوب السودان والسودان وسورينام بحيث تصبح ضمن حدود الرقم القياسي، ولكن ليس في حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية؛

(و) عند استخدام عامل تحويل سعر الصرف السنوي المعدل حسب الأسعار، تعدّل الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق الخاصة بجميع الدول الأعضاء الخمس لتصبح في حدود الرقم القياسي.

105 - وأبلغت الشعبة الإحصائية اللجنة بأن أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة هي البديل الوحيد الممكن في حالات أوزبكستان وجنوب السودان والسودان وسورينام. ولم تحدّد أية بلدان توجد بها أسعار صرف مثبتة.

106 - ونظرت اللجنة أيضاً في مختلف خيارات أسعار التحويل فيما يتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية. ونظراً للاختلال الذي يحدث في الدخل عند تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة لدى تطبيق سعر الصرف السائد في السوق (على النحو الذي أبلغ عنه صندوق النقد الدولي)، وافقت اللجنة على ضرورة استخدام سعر تحويل بديل. ونظرت اللجنة في إمكانية استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة. ونظرت اللجنة أيضاً في إمكانية استخدام سعر تحويل معدل. وسعر التحويل المعدل هو سعر محسّن لسعر الصرف المعدل حسب الأسعار، إذ إنه يتيح تعديل سعر الصرف السائد في السوق لأي سنة من فترة الأساس، ويستند إلى سعر الصرف السائد في السوق، بعد تعديله لمراعاة الفرق في التضخم بين معدلات التضخم في البلد وفي الاقتصاد العالمي على أساس عضوية الأمم المتحدة (التضخم الدولي). ويبيّن الرسم البياني أدناه أثر تطبيق أسعار الصرف المختلفة لتحويل الدخل القومي الإجمالي لجمهورية فنزويلا البوليفارية إلى دولارات الولايات المتحدة.

جمهورية فنزويلا البوليفارية: أثر تطبيق أسعار الصرف المختلفة



107 - وبعد استعراض كل الخيارات المتاحة، خلصت اللجنة إلى أن تطبيق سعر التحويل المعدل لعامي 2016-2014 وسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة للفترة 2017-2019 هو الخيار الأنسب لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

دال - جدول الأنصبة المقررة للفترة 2022-2024

108 - لیتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة عن الدخل القومي الإجمالي في حسابات جدول الفترة 2022-2024، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل المبينة أعلاه، نظرت اللجنة في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. وترد أدناه النتائج المستخلصة، للعلم.

التسويات التدريجية للفترة 2022-2024 استنادا إلى المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021

البارامترات

فترة الأساس الإحصائية	2017-2019 (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و 2014-2019 (فترة أساس مدتها ست سنوات)
مقياس الدخل	الدخل القومي الإجمالي
أسعار التحويل	سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء: استخدام أسعار التحويل المعدلة (2014-2016) وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة (2017-2019) في حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية)
تسوية عبء الدين	
مقياس الدين	مجموع أرصدة الديون الخارجية
التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	
معامل التدرج	التدرج المنفرد (80 في المائة)
العتبة	11 105 دولارات (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و 10 783 دولارا (فترة أساس مدتها ست سنوات)
الأهلية	البلدان الواقعة دون العتبة
إعادة التوزيع	البلدان الواقعة فوق العتبة
الحد الأدنى	0,001 في المائة
الحد الأقصى، لأقل البلدان نموا	0,01 في المائة
الحد الأقصى	22 في المائة

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأقصى		الحد الأدنى	الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
					لأقل البلدان نموا	الحد الأقصى			
1 أفغانستان ⁽¹⁾	0,007	0,023	0,023	0,005	0,005	0,005	0,005	0,001-	14,3-
2 ألبانيا	0,008	0,017	0,016	0,008	0,008	0,008	0,008	0,000	0,0
3 الجزائر	0,138	0,207	0,209	0,104	0,104	0,104	0,105	0,029-	21,0-
4 أندورا	0,005	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,000	0,0
5 أنغولا ⁽¹⁾	0,010	0,122	0,115	0,050	0,050	0,050	0,010	0,000	0,0
6 أنتيغوا وبربودا	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0
7 الأرجنتين	0,915	0,645	0,616	0,661	0,661	0,661	0,662	0,196-	21,4-
8 أرمينيا	0,007	0,015	0,014	0,006	0,006	0,006	0,006	0,000	0,0
9 أستراليا	2,210	1,614	1,634	1,875	1,875	1,875	1,879	0,099-	4,5-
10 النمسا	0,677	0,519	0,525	0,603	0,603	0,603	0,604	0,002	0,3
11 أذربيجان	0,049	0,056	0,054	0,028	0,028	0,028	0,029	0,019-	38,8-
12 جزر البهاما	0,018	0,015	0,015	0,017	0,017	0,017	0,017	0,001	5,6
13 البحرين	0,050	0,041	0,042	0,048	0,048	0,048	0,048	0,004	8,0
14 بنغلاديش ⁽¹⁾	0,010	0,340	0,337	0,110	0,110	0,110	0,010	0,000	0,0
15 بربادوس	0,007	0,006	0,006	0,007	0,007	0,007	0,007	0,001	14,3
16 بيلاروس	0,049	0,070	0,065	0,040	0,040	0,040	0,040	0,008-	16,3-
17 بلجيكا	0,821	0,633	0,641	0,736	0,736	0,736	0,737	0,007	0,9
18 بليز	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
19 بنن ⁽¹⁾	0,003	0,016	0,016	0,004	0,004	0,004	0,004	0,002	66,7
20 بوتان ⁽¹⁾	0,001	0,003	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
21 بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,016	0,045	0,043	0,019	0,019	0,019	0,019	0,003	18,8
22 البوسنة والهرسك	0,012	0,023	0,021	0,012	0,012	0,012	0,012	0,000	0,0
23 بوتسوانا	0,014	0,020	0,020	0,014	0,014	0,014	0,014	0,001	7,1

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأقصى		الحد الأدنى	الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق مقارنة بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
					لأقل البلدان نموا	الحد الأقصى			
البرازيل	2,948	2,328	2,271	1,935	1,935	1,938	1,935	0,935-	31,7-
بروني دار السلام	0,025	0,016	0,016	0,019	0,019	0,019	0,019	0,004-	16,0-
بلغاريا	0,046	0,075	0,069	0,054	0,054	0,054	0,054	0,010	21,7
بوركينافاسو ⁽¹⁾	0,003	0,017	0,017	0,004	0,004	0,004	0,004	0,001	33,3
بوروندي ⁽¹⁾	0,001	0,004	0,004	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
كابو فيردي	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
كمبوديا ⁽¹⁾	0,006	0,026	0,024	0,007	0,007	0,007	0,007	0,001	16,7
الكاميرون	0,013	0,043	0,042	0,013	0,013	0,013	0,013	0,000	0,0
كندا	2,734	2,010	2,034	2,334	2,334	2,339	2,334	0,106-	3,9-
جمهورية أفريقيا الوسطى ⁽¹⁾	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
تشاد ⁽¹⁾	0,004	0,013	0,013	0,003	0,003	0,003	0,003	0,001-	25,0-
شيلي	0,407	0,321	0,325	0,373	0,373	0,374	0,373	0,013	3,2
الصين	12,005	16,687	16,606	14,662	14,662	14,688	14,660	3,249	27,1
كولومبيا	0,288	0,381	0,366	0,237	0,237	0,237	0,237	0,042-	14,6-
جزر القمر ⁽¹⁾	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
الكونغو	0,006	0,014	0,013	0,005	0,005	0,005	0,005	0,001-	16,7-
كوستاريكا	0,062	0,070	0,066	0,066	0,066	0,066	0,066	0,007	11,3
كوت ديفوار	0,013	0,063	0,061	0,021	0,021	0,022	0,021	0,009	69,2
كرواتيا	0,077	0,069	0,070	0,080	0,080	0,081	0,080	0,014	18,2
كوبا	0,080	0,115	0,114	0,091	0,091	0,091	0,091	0,015	18,8
قبرص	0,036	0,027	0,028	0,032	0,032	0,032	0,032	0,000	0,0
تشيكيا	0,311	0,260	0,263	0,302	0,302	0,303	0,302	0,029	9,3
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0,006	0,021	0,021	0,005	0,005	0,005	0,005	0,001-	16,7-

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة			التسوية المتصلة			الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
			بعبء الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا	الحد الأقصى			
47 جمهورية الكونغو الديمقراطية ⁽¹⁾	0,010	0,050	0,050	0,012	0,012	0,010	0,010	0,010	0,000	
48 الدانمرك	0,554	0,423	0,428	0,491	0,491	0,492	0,492	0,553	0,001-	
49 جيبوتي ⁽¹⁾	0,001	0,004	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	
50 دومينيكا	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	0,000	
51 الجمهورية الدومينيكية	0,053	0,094	0,090	0,064	0,064	0,064	0,064	0,067	0,014	
52 إكوادور	0,080	0,124	0,119	0,074	0,074	0,074	0,074	0,077	0,003-	
53 مصر	0,186	0,340	0,330	0,134	0,134	0,134	0,134	0,139	0,047-	
54 السلفادور	0,012	0,029	0,027	0,012	0,012	0,012	0,012	0,013	0,001	
55 غينيا الاستوائية	0,016	0,014	0,014	0,012	0,012	0,012	0,012	0,012	0,004-	
56 إريتريا ⁽¹⁾	0,001	0,002	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	
57 إستونيا	0,039	0,034	0,034	0,039	0,039	0,039	0,039	0,044	0,005	
58 إسواتيني	0,002	0,005	0,005	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	
59 إثيوبيا ⁽¹⁾	0,010	0,104	0,102	0,026	0,026	0,026	0,026	0,010	0,000	
60 فيجي	0,003	0,006	0,006	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,001	
61 فنلندا	0,421	0,319	0,323	0,371	0,371	0,371	0,371	0,417	0,004-	
62 فرنسا	4,427	3,302	3,341	3,836	3,836	3,842	3,842	4,318	0,109-	
63 غابون	0,015	0,018	0,017	0,012	0,012	0,012	0,012	0,013	0,002-	
64 غامبيا ⁽¹⁾	0,001	0,002	0,002	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	0,000	
65 جورجيا	0,008	0,020	0,017	0,008	0,008	0,008	0,008	0,008	0,000	
66 ألمانيا	6,090	4,674	4,730	5,429	5,429	5,439	5,439	6,111	0,021	
67 غانا	0,015	0,072	0,069	0,024	0,024	0,024	0,024	0,024	0,009	
68 اليونان	0,366	0,248	0,251	0,288	0,288	0,289	0,288	0,325	0,041-	
69 غرينادا	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأقصى		الحد الأدنى	الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
					لأقل البلدان نموا	الحد الأقصى			
70 غواتيمالا	0,036	0,084	0,081	0,040	0,040	0,040	0,040	0,005	13,9
71 غينيا ⁽¹⁾	0,003	0,013	0,012	0,003	0,003	0,003	0,003	0,000	0,0
72 غينيا - بيساو ⁽¹⁾	0,001	0,002	0,002	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
73 غيانا	0,002	0,006	0,006	0,004	0,004	0,004	0,004	0,002	100,0
74 هايتي ⁽¹⁾	0,003	0,018	0,018	0,005	0,005	0,005	0,005	0,003	100,0
75 هندوراس	0,009	0,026	0,025	0,009	0,009	0,009	0,009	0,000	0,0
76 هنغاريا	0,206	0,175	0,177	0,203	0,203	0,203	0,203	0,022	10,7
77 أيسلندا	0,028	0,028	0,028	0,032	0,032	0,032	0,032	0,008	28,6
78 الهند	0,834	3,048	3,005	1,004	1,004	1,044	1,005	0,210	25,2
79 إندونيسيا	0,543	1,190	1,149	0,527	0,527	0,549	0,528	0,006	1,1
80 إيران (جمهورية - الإسلامية)	0,398	0,567	0,573	0,357	0,357	0,371	0,357	0,027-	6,8-
81 العراق	0,129	0,232	0,222	0,123	0,123	0,128	0,123	0,001-	0,8-
82 أيرلندا	0,371	0,336	0,340	0,390	0,390	0,439	0,391	0,068	18,3
83 إسرائيل	0,490	0,429	0,434	0,499	0,499	0,561	0,500	0,071	14,5
84 إيطاليا	3,307	2,439	2,468	2,833	2,833	3,189	2,838	0,118-	3,6-
85 جامايكا	0,008	0,018	0,015	0,008	0,008	0,008	0,008	0,000	0,0
86 اليابان	8,564	6,144	6,217	7,136	7,135	8,033	7,149	0,531-	6,2-
87 الأردن	0,021	0,049	0,045	0,022	0,022	0,022	0,022	0,001	4,8
88 كازاخستان	0,178	0,191	0,169	0,128	0,128	0,133	0,128	0,045-	25,3-
89 كينيا	0,024	0,097	0,094	0,029	0,029	0,030	0,029	0,006	25,0
90 كيريباس ⁽¹⁾	0,001	0,000	0,000	0,001	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
91 الكويت	0,252	0,179	0,181	0,208	0,208	0,234	0,208	0,018-	7,1-
92 قيرغيزستان	0,002	0,009	0,008	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة		التسوية المتصلة		الفرق مقارنة		الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
			بعبء الدين	بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نموا	الحد الأقصى	الحد الأدنى		
93 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ⁽¹⁾	0,005	0,020	0,018	0,006	0,006	0,006	0,006	0,007	0,002	40,0
94 لاوسيا	0,047	0,038	0,039	0,044	0,044	0,044	0,044	0,050	0,003	6,4
95 لبنان	0,047	0,063	0,053	0,035	0,035	0,035	0,035	0,036	0,011-	23,4-
96 ليسوتو ⁽¹⁾	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
97 ليبيريا ⁽¹⁾	0,001	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
98 ليبيا	0,030	0,033	0,034	0,017	0,017	0,017	0,017	0,018	0,012-	40,0-
99 ليختنشتاين	0,009	0,008	0,008	0,009	0,009	0,009	0,009	0,010	0,001	11,1
100 ليتوانيا	0,071	0,059	0,059	0,068	0,068	0,068	0,068	0,077	0,006	8,5
101 لكسمبرغ	0,067	0,052	0,053	0,060	0,060	0,060	0,060	0,068	0,001	1,5
102 مدغشقر ⁽¹⁾	0,004	0,016	0,015	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,000	0,0
103 ملاوي ⁽¹⁾	0,002	0,008	0,008	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0
104 ماليزيا	0,341	0,398	0,369	0,335	0,335	0,335	0,335	0,348	0,007	2,1
105 ملديف	0,004	0,005	0,005	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,000	0,0
106 مالي ⁽¹⁾	0,004	0,019	0,018	0,005	0,005	0,005	0,005	0,005	0,001	25,0
107 مالطة	0,017	0,015	0,015	0,017	0,017	0,017	0,017	0,019	0,002	11,8
108 جزر مارشال	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
109 موريتانيا ⁽¹⁾	0,002	0,008	0,008	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0
110 موريشيوس	0,011	0,016	0,017	0,018	0,018	0,018	0,018	0,019	0,008	72,7
111 المكسيك	1,292	1,424	1,372	1,174	1,174	1,174	1,174	1,221	0,071-	5,5-
112 ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
113 موناكو	0,011	0,008	0,008	0,010	0,010	0,010	0,010	0,011	0,000	0,0
114 منغوليا	0,005	0,014	0,009	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,001-	20,0-
115 الجبل الأسود	0,004	0,006	0,005	0,004	0,004	0,004	0,004	0,004	0,000	0,0

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحد الأقصى لأقل البلدان نموا		الفرق مقارنة بجدول مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق مقارنة بالنتيجة بجدول مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
				الحد الأدنى	الحد الأقصى				
المغرب	0,055	0,134	0,128	0,053	0,053	0,053	0,053	0,000	0,0
موزامبيق ⁽¹⁾	0,004	0,017	0,015	0,003	0,003	0,003	0,003	0,000	0,0
ميانمار ⁽¹⁾	0,010	0,079	0,078	0,022	0,022	0,022	0,010	0,000	0,0
ناميبيا	0,009	0,015	0,015	0,008	0,008	0,008	0,009	0,000	0,0
ناورو	0,001	0,000	0,000	0,001	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
نيبال ⁽¹⁾	0,007	0,038	0,037	0,011	0,011	0,011	0,010	0,003	42,9
هولندا	1,356	1,053	1,066	1,224	1,224	1,223	1,226	0,021	1,5
نيوزيلندا	0,291	0,237	0,239	0,275	0,275	0,275	0,275	0,018	6,2
نيكاراغوا	0,005	0,015	0,013	0,004	0,004	0,004	0,004	0,000	0,0
النيجر ⁽¹⁾	0,002	0,014	0,014	0,003	0,003	0,003	0,003	0,001	50,0
نيجيريا	0,250	0,494	0,493	0,175	0,175	0,175	0,175	0,068-	27,2-
مقدونيا الشمالية	0,007	0,014	0,013	0,007	0,007	0,007	0,007	0,000	0,0
النرويج	0,754	0,519	0,526	0,603	0,603	0,603	0,604	0,075-	9,9-
عمان	0,115	0,085	0,086	0,099	0,099	0,099	0,099	0,004-	3,5-
باكستان	0,115	0,370	0,361	0,110	0,110	0,110	0,110	0,001-	0,9-
بالاو	0,001	0,000	0,000	0,001	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
بنما	0,045	0,069	0,070	0,080	0,080	0,080	0,080	0,045	100,0
بابوا غينيا الجديدة	0,010	0,028	0,025	0,010	0,010	0,010	0,010	0,000	0,0
باراغواي	0,016	0,045	0,043	0,025	0,025	0,025	0,025	0,010	62,5
بيرو	0,152	0,247	0,240	0,157	0,157	0,157	0,157	0,011	7,2
الفلبين	0,205	0,455	0,449	0,204	0,204	0,204	0,204	0,007	3,4
بولندا	0,802	0,640	0,648	0,744	0,744	0,744	0,745	0,035	4,4
البرتغال	0,350	0,270	0,273	0,314	0,314	0,313	0,314	0,003	0,9
قطر	0,282	0,206	0,208	0,239	0,239	0,239	0,239	0,013-	4,6-

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحد الأقصى لأقل البلدان نموا		الحد الأقصى	الفرق مقارنة بالمتوسط الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	
				الحد الأدنى	الحد الأقصى	الفرق مقارنة بالمتوسط	الفرق مقارنة بجدول الفترة			
140 جمهورية كوريا	2,267	1,968	1,992	2,286	2,286	2,286	2,290	2,574	0,307	13,5
141 جمهورية مولدوفا	0,003	0,013	0,012	0,005	0,005	0,005	0,005	0,005	0,002	66,7
142 رومانيا	0,198	0,265	0,269	0,287	0,287	0,287	0,287	0,312	0,114	57,6
143 الاتحاد الروسي	2,405	1,914	1,861	1,794	1,794	1,794	1,797	1,866	0,539-	22,4-
144 رواندا ⁽¹⁾	0,003	0,011	0,010	0,003	0,003	0,003	0,003	0,003	0,000	0,0
145 سانت كيتس ونيفس	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,002	0,001	100,0
146 سانت لوسيا	0,001	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,001	100,0
147 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
148 ساموا	0,001	0,001	0,001	0,000	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
149 سان مارينو	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0
150 سان تومي وبرينسيبي ⁽¹⁾	0,001	0,000	0,000	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
151 المملكة العربية السعودية	1,172	0,905	0,916	1,052	1,052	1,051	1,053	1,184	0,012	1,0
152 السنغال ⁽¹⁾	0,007	0,025	0,024	0,007	0,007	0,007	0,007	0,007	0,000	0,0
153 صربيا	0,028	0,054	0,049	0,031	0,031	0,031	0,031	0,032	0,004	14,3
154 سيشيل	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,002	0,000	0,0
155 سيراليون ⁽¹⁾	0,001	0,005	0,005	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
156 سنغافورة	0,485	0,386	0,390	0,448	0,448	0,448	0,449	0,504	0,019	3,9
157 سلوفاكيا	0,153	0,119	0,120	0,138	0,138	0,138	0,138	0,155	0,002	1,3
158 سلوفينيا	0,076	0,060	0,061	0,070	0,070	0,070	0,070	0,079	0,003	3,9
159 جزر سليمان ⁽¹⁾	0,001	0,001	0,001	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
160 الصومال ⁽¹⁾	0,001	0,002	0,001	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,000	0,0
161 جنوب أفريقيا	0,272	0,408	0,387	0,234	0,234	0,234	0,235	0,244	0,028-	10,3-
162 جنوب السودان ⁽¹⁾	0,006	0,006	0,006	0,001	0,001	0,001	0,001	0,002	0,004-	66,7-
163 إسبانيا	2,146	1,632	1,652	1,896	1,896	1,896	1,899	2,134	0,012-	0,6-

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً		الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق مقارنة بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة 2021-2019
				الحد الأدنى	الحد الأقصى				
سري لانكا	164	0,044	0,100	0,093	0,043	0,043	0,043	0,045	2,3
السودان ⁽¹⁾	165	0,010	0,074	0,072	0,022	0,022	0,010	0,010	0,0
سورينام	166	0,005	0,005	0,004	0,003	0,003	0,003	0,003	40,0-
السويد	167	0,906	0,666	0,674	0,774	0,774	0,775	0,871	3,9-
سويسرا	168	1,151	0,867	0,877	1,007	1,007	1,009	1,134	1,5-
الجمهورية العربية السورية	169	0,011	0,028	0,028	0,008	0,008	0,008	0,009	18,2-
طاجيكستان	170	0,004	0,011	0,011	0,003	0,003	0,003	0,003	25,0-
تايلند	171	0,307	0,553	0,534	0,353	0,353	0,354	0,368	19,9
تيمور - ليشتي ⁽¹⁾	172	0,002	0,003	0,003	0,001	0,001	0,001	0,001	50,0-
توغو ⁽¹⁾	173	0,002	0,008	0,008	0,002	0,002	0,002	0,002	0,0
تونغا	174	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,0
ترينيداد وتوباغو	175	0,040	0,028	0,028	0,033	0,033	0,033	0,037	7,5-
تونس	176	0,025	0,048	0,043	0,018	0,018	0,018	0,019	24,0-
تركيا	177	1,371	0,978	0,923	0,812	0,812	0,813	0,845	38,4-
تركمانستان	178	0,033	0,047	0,047	0,033	0,033	0,033	0,034	3,0
توفالو ⁽¹⁾	179	0,001	0,000	0,000	0,001	0,001	0,001	0,001	0,0
أوغندا ⁽¹⁾	180	0,008	0,039	0,038	0,010	0,010	0,010	0,010	25,0
أوكرانيا	181	0,057	0,155	0,138	0,053	0,053	0,054	0,056	1,8-
الإمارات العربية المتحدة	182	0,616	0,485	0,491	0,564	0,564	0,565	0,635	3,1
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	183	4,567	3,346	3,386	3,887	3,887	3,894	4,375	4,2-
جمهورية تنزانيا المتحدة ⁽¹⁾	184	0,010	0,067	0,065	0,018	0,018	0,010	0,010	0,0
الولايات المتحدة الأمريكية	185	22,000	24,550	24,841	28,514	28,514	28,565	22,000	0,0
أوروغواي	186	0,087	0,071	0,071	0,082	0,082	0,082	0,092	5,7

الدولة العضو	الجدول المعتمد للفترة 2021-2019	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة باعتبار الدين	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل		الحد الأقصى لأقل البلدان نموا		الفرق مقارنة بجدول الفترة 2021-2019	الفرق مقارنة بالنتيجة بجدول الفترة 2021-2019
				الحد الأدنى	الحد الأقصى				
187 أوزبكستان	0,032	0,077	0,075	0,026	0,026	0,026	0,027	0,005-	15,6-
188 فانواتو ^(أ)	0,001	0,001	0,001	0,000	0,001	0,001	0,001	0,000	0,0
189 فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0,728	0,230	0,207	0,168	0,168	0,168	0,175	0,553-	76,0-
190 فييت نام	0,077	0,263	0,251	0,090	0,090	0,090	0,093	0,016	20,8
191 اليمن ^(أ)	0,010	0,029	0,028	0,007	0,007	0,007	0,008	0,002-	20,0-
192 زامبيا ^(أ)	0,009	0,029	0,027	0,008	0,008	0,008	0,008	0,001-	11,1-
193 زمبابوي	0,005	0,024	0,023	0,007	0,007	0,007	0,007	0,002	40,0
	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000	100,000		

(أ) بلد من أقل البلدان نموا.

رابعاً - خطط التسديد المتعددة السنوات

109 - خطة التسديد المتعددة السنوات هي جدول للمدفوعات التي تسدد مستقبلاً يرمي إلى إلغاء المتأخرات في سداد الاشتراكات المقررة ضمن إطار زمني محدد.

110 - وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة 1 من قرارها 4/57، استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (انظر أيضاً A/57/11، الفقرات 17-23)، وأعدت الجمعية تأكيد ذلك التأييد في قرارها 1/74.

111 - وكان معروضا على اللجنة، لدى نظرها في هذه المسألة، تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/76/70)، الذي أعد عملاً بتوصيات اللجنة. وأشارت اللجنة إلى أن خطة التسديد المتعددة السنوات الوحيدة المشار إليها في تقرير الأمين العام قد انتهت صلاحيتها في عام 2009 ولم يتم تحديثها. وحتى 18 حزيران/يونيه 2021، لم يكن لدى أي من الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة مستحقة للمنظمة خطة تسديد حالية متعددة السنوات.

112 - وأشارت اللجنة إلى التنفيذ الناجح في السابق لخطط التسديد المتعددة السنوات من جانب عدة دول أعضاء، وكررت توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بموجب المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة على التشاور مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطط تسديد عملية متعددة السنوات.

خامساً - تطبيق المادة 19 من الميثاق

113 - أشارت اللجنة إلى الولاية العامة المنوطة بها، بموجب المادة 160 من النظام الداخلي للجمعية العامة، المتمثلة في إسداء المشورة إلى الجمعية بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها فيما يتعلق بتطبيق المادة 19 من الميثاق. وأشارت أيضاً إلى قرار الجمعية 237/54 جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة 19.

114 - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها 237/54 جيم، أن طلبات الإعفاء بموجب المادة 19 يجب أن تقدّمها الدول الأعضاء إلى رئاسة الجمعية قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد دورة اللجنة، لكي يتسنى إجراء استعراض وافٍ للطلبات. وإضافة إلى ذلك، حثّت الجمعية جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة 19 أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد القطع الأجنبي، والمديونية، والصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها أن تؤيد دعواها بأن عدم دفع المبالغ اللازمة ناجم عن ظروف خارجة عن سيطرة الدولة العضو المعنية. ومؤخراً، حثّت الجمعية مجدداً، في قرارها 2/75، جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً على أن تقدم أوفى قدر ممكن من المعلومات لدعم طلباتها وأن تنظر في تقديم هذه المعلومات قبل الموعد النهائي المحدد في القرار 237/54 جيم بما يكفل إمكانية تجميع ما قد يلزم من معلومات تفصيلية إضافية.

115 - ولاحظت اللجنة أن جميع طلبات الإعفاء التي نُظر فيها في دورتها الحالية كانت رئاسة الجمعية العامة قد تلقتها قبل الموعد النهائي. وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب

إعفاءً بموجب المادة 19، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم مطلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية. وحثت اللجنة تلك الدول الأعضاء أيضاً على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي المحدد في القرار 237/54 جيم.

116 - وفي الدورة الحالية، أشارت اللجنة إلى أنها تلقت خمسة طلبات إعفاء في إطار المادة 19. ولكن وُردَ خلال الدورة مبلغٌ من جمهورية إيران الإسلامية أدى إلى تخفيض المتأخرات المستحقة على البلد. ولاحظت اللجنة أنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر لأن جمهورية إيران الإسلامية سددت الحد الأدنى المطلوب لوقف سريان أحكام المادة 19 عليها. (انظر الفرع خامساً - ألف أدناه).

ألف - طلبات الإعفاء

117 - يرد أدناه موجز لطلبات الإعفاء الأربعة التي تلقتها اللجنة في إطار المادة 19.

طلبات الإعفاء المقدّمة في إطار المادة 19 من الميثاق

الدولة العضو	الدولة العضو	بموجب المادة 19	الولايات المتحدة	مجموع المدفوعات المقبوضة	عدد السنوات المتتالية التي قَدّمت فيها الدولة أثناء سريان المادة 19 على الاشتراكات المستحقة حتى لسريان المادة 19 على العضو طلب إعفاء الدولة العضو (بدولارات 29 حزيران/يونيه 2021)
جمهورية أفريقيا الوسطى	2	-	31 076	138 409	
جزر القمر	29	27	539 691	980 646	
سان تومي وبرينسيبي	34	20	999 423	938 902	
الصومال	29	20	77 653	1 517 630	

118 - وعند استعراض الطلبات الأربعة، أقرّت اللجنة بأن الدول الأعضاء المعنية تواجه ظروفًا صعبة. واعترفت بالجهود الكبيرة التي بُذلت في بعض الحالات لتسديد جزء من الاشتراكات المتراكمة على مر السنين. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها 215/52، خفض الحد الأدنى لمعدل النسب المقرر من 0,01 في المائة إلى 0,001 في المائة اعتباراً من فترة جدول الأنصبة المقررة 1998-2000. ونتيجةً لذلك، أصبح جَلّ الاشتراكات المتراكمة التي ما زالت مستحقة السداد من هذه الدول الأعضاء يُعزى، في معظم الحالات، إلى الفترة السابقة لعام 1998. وأشار بعض الأعضاء إلى أن دولاً أعضاء أخرى تواجه ظروفًا مماثلة ولكنها دفعت اشتراكاتها ولم تقع تحت طائلة المادة 19.

119 - وتبذل دول أعضاء عديدة جهوداً استثنائية للوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة على الرغم مما تواجهه من تحديات هائلة. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن عدداً صغيراً من الدول الأعضاء ظل موضع نظر في إطار المادة 19 بصورة مستمرة لسنوات عديدة. ولاحظت اللجنة أن المنهجية مصممة لمرعاة التغيرات في القدرة على الدفع ولتخفيف تأثير التغيرات المفاجئة في الدخل القومي باستخدام فترتي الأساس الثلاثية السنوات والسادسية السنوات. وبالتالي فإن القصد من الإعفاءات في إطار المادة 19 هو أن تُمنح في الظروف الاستثنائية. وأعربت اللجنة عن قلقها من أن ثلاثاً من الدول الأعضاء الأربع مُنحت إعفاءات كل سنة من السنوات العشرين الماضية، ولكنها لاحظت أيضاً أن تلك الدول كانت في السنوات القليلة الماضية تدفع مبالغ تفوق أنصبتها المقررة السنوية. وأبرز بعض أعضاء اللجنة أهمية خطة التسديد المتعددة

السنوات، التي يُتفق عليها حاليا بشكل طوعي، بوصفها أداة مفيدة لخفض متأخرات الدول الأعضاء ولتقادي تراكمها أكثر فأكثر. وبغية تشجيع الدول الأعضاء على تسوية متأخراتها، رأى بعض أعضاء اللجنة أن من الممكن اتباع أسلوب منهجي لاستخدام خطة تسديد متعددة السنوات بوصفها عاملا حاسم الأهمية في عملية تقديم توصيات بشأن تطبيق المادة 19 من الميثاق، إذا قررت الجمعية العامة ذلك. ورأى أعضاء آخرون أن الجمعية العامة يمكن أن تطلب من الدول الأعضاء التي تطلب إعفاء بموجب المادة 19 من الميثاق أن تضع وتقدم، بالتشاور مع الأمانة العامة، خططا عملية متعددة السنوات لدفع أنصبتها. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء التي تقدم طلب إعفاء بموجب المادة 19 على تسديد مدفوعات سنوية تتجاوز الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب تراكم مزيد من المتأخرات والعمل مع الأمانة العامة لوضع وتقديم خطة سداد متعددة السنوات لدفع متأخراتها في إطار زمني معقول.

1 - جمهورية أفريقيا الوسطى

120 - كان معروضا على اللجنة رسالة مؤرخة 21 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 19 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بأعمال جمهورية أفريقيا الوسطى بالنيابة لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضا إلى عرض شفوي قدمه القائم بأعمال جمهورية أفريقيا الوسطى بالنيابة لدى الأمم المتحدة.

121 - وذكرت جمهورية أفريقيا الوسطى في مذكراتها الخطية أن الاقتصاد الوطني قد تضرر بسبب احتلال الجماعات المسلحة جزءا كبيرا من الأراضي وشنّها هجمات على العاصمة وبعض المدن الهامة في البلد في أعقاب الانتخابات. وأسهم في ذلك أيضا انتشار جائحة كوفيد-19.

122 - وذكرت جمهورية أفريقيا الوسطى اللجنة في بياناتها الشفوية بأزمته المستمرة منذ عام 2012، وذكرت أن وجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى هو دليل يؤيد ذلك. وأشارت جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أنها حاولت مرتين في الربع الأخير من عام 2020 تحويل الأموال إلى الأمم المتحدة ولكنها أخفقت في ذلك، وقدمت وثائق تؤكد صحة هذه المقولة. وذكرت جمهورية أفريقيا الوسطى أن استئناف الأعمال المصرفية الوطنية قد تأخر بسبب التوترات الانتخابية والهجوم الذي شنته في كانون الثاني/يناير 2021 الجماعات المسلحة التابعة لائتلاف الوطنيين من أجل التغيير، وزادت الأمور سوءا مع انتشار جائحة فيروس كورونا الذي أدى إلى فرض تدابير الإغلاق على الصعيد الوطني.

123 - وقدمت الأمانة العامة إلى اللجنة معلومات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة الدفع على جمهورية أفريقيا الوسطى قد بلغت 138 409 دولارات، وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 29 395 دولارا. ووردت أحدث دفعة من جمهورية أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه 2020، بمبلغ قدره 30 744 دولارا. وأشارت اللجنة إلى أن جمهورية أفريقيا الوسطى قد بذلت سابقا جهودا كبيرة ونجحت في معالجة متأخراتها في الماضي، على الرغم من الحالة الصعبة التي يمرّ بها البلد.

124 - ولاحظت اللجنة مع التقدير أن القائم بأعمال جمهورية أفريقيا الوسطى بالنيابة قد ذكر أن حكومته ستحاول مرة أخرى تحويل الأموال اللازمة لتجنب تطبيق المادة 19.

125 - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف جمهورية أفريقيا الوسطى عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لجمهورية أفريقيا الوسطى بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

2 - جزر القمر

126 - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة 30 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قَدّمه الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة.

127 - وأشارت جزر القمر في عرضها الخطي والشفوي إلى أن الموجة الثانية من جائحة كوفيد-19 في الأربخيل بلغت ذروتها في نهاية كانون الثاني/يناير 2021. وزاد ذلك من حدة تدهور الاقتصاد الذي لا يزال يتعافى من إعصار كينيث الذي ألحق الدمار بجزر القمر في نيسان/أبريل 2019. وأسفرت الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 وتدابيرها للتخفيف من حدة آثارها، من قبيل تدابير التباعد البدني، وحظر التجول، وإغلاق الحدود، وفرض قيود على السفر الدولي، عن انكماش الاقتصاد إلى -0,9 في المائة. وكانت الآثار وخيمة على الصادرات وقطاعي الخدمات والسياحة وأدت إلى تراجع معدل الاستثمار، الذي انخفض من 10,5 في المائة في عام 2019 إلى 1,8 في المائة في عام 2020. وزادت الحكومة أيضاً الإنفاق العام المرتبط بأزمة كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة عجز الميزانية من 2,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 إلى 3,6 في المائة في عام 2020. وأشارت جزر القمر إلى التزام حكومتها بمسألة وضع خطة تسديد متعددة السنوات، وبأن تخفض بانتظام ما عليها من متأخرات بدفع مبلغ قدره 33 000 دولار سنوياً.

128 - ووافقت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. وتعد جزر القمر، بسبب موقعها وتضاريسها، من بين أكثر البلدان عرضة للتأثر بتغير المناخ في العالم، ويعيش أكثر من نصف سكانها في مناطق معرضة للخطر. ولا تزال الحالة السياسية في جزر القمر تشكل تحدياً وتؤثر على الأنشطة الإنسانية وغيرها من الأنشطة. وتعاني الوزارات الحكومية من نقص في التمويل وعدد الموظفين. وبسبب جائحة كوفيد-19، تشكل الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتمويل وزارة الصحة مصدر قلق كبير، نظراً لأن إمكانية الوصول إلى مرافق طبية مقبولة وتغطية مقبولة بالفاحات أمر شبه مستحيل في كثير من الحالات، ويقل مستوى الحصول عليها عن المستويات المقبولة. والوجود القطري لمختلف كيانات الأمم المتحدة محدود، ويقدم الدعم من مكاتب في مواقع أخرى.

129 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المترakمة المستحقة من جزر القمر تبلغ 980 646 دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 871 632 دولاراً. ووردت أحدث دفعة من جزر القمر، بمبلغ 40 000 دولار، في شهر آب/أغسطس 2020. وما برحت المدفوعات ترد سنوياً منذ عام 2012. وأعربت اللجنة عن ترحيبها بهذه المدفوعات السنوية، التي تبرهن على التزام جزر القمر بخفض متأخراتها. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن البلد مُنح إعفاء بموجب المادة 19 لعدد من السنوات إلا أنه لم يقدم خطة تسديد متعددة السنوات لتسوية متأخراته في إطار زمني معقول. وحثت اللجنة جزر القمر بقوة على تقديم خطة تسديد متعددة السنوات.

130 - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف جزر القمر عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

3 - سان تومي وبرينسيبي

131 - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة 4 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة.

132 - ورَكَزَت سان تومي وبرينسيبي في عرضيها الخطي والشفوي على صِغر حجم البلد وموقعه المنعزل واعتماده الشديد على المعونة الخارجية، مما أسهم في خلق اقتصاد هش للغاية أمام مختلف أنواع الأخطار .

133 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 العالمية إلى زيادة تفاقم الوضع الهش أصلاً في سان تومي وبرينسيبي، حيث يعيش 67 في المائة من السكان في فقر، ويعتمد الاقتصاد بشدة على المعونة الخارجية وواردات الأغذية الأساسية. كما كان لتزايد ديون سان تومي وبرينسيبي إلى جانب انكماش الطلب الإجمالي العالمي، ولا سيما انكماش الطلب الخارجي على السياحة، تأثير سلبي على إيرادات البلد من السياحة الدولية. وكان الأثر المترتب على ذلك هو انخفاض الاستهلاك الداخلي من جانب غير المقيمين، وهو ما أثر بدوره على قطاعات أخرى من الاقتصاد. وتظهر الآثار السلبية بجلاء في الدخل والبطالة والتضخم والمالية العامة. ولدى سان تومي وبرينسيبي متأخرات خارجية طويلة الأمد، وهي تعمل بشكل ثنائي مع البلدان الدائنة لتسوية ديونها الخارجية. وسان تومي وبرينسيبي معرضة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات وحالات المد العاصفي والانهيالات الأرضية. ولهذه الأخطار الطبيعية تأثير عميق على القطاع الزراعي، الذي يعد أقوى قطاع اقتصادي في البلد، حيث يصدر البلد الكاكاو والبن وزيت النخيل. وتمثل السياحة 20 في المائة من اقتصاد سان تومي وبرينسيبي، ولكن ثبت أنها غير كافية لدعم النمو على نطاق الاقتصاد، ومع استمرار أثر الجائحة الجارية، يبدو المستقبل قاتماً.

134 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة من سان تومي وبرينسيبي تبلغ 902 938 دولار وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 829 888 دولاراً. ووردت أحدث دفعة من سان تومي وبرينسيبي، بمبلغ 31 582 دولاراً، في شهر تموز/يوليه 2020. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن البلد مُنح إعفاء بموجب المادة 19 لعدد من السنوات إلا أنه لم يحدّث خطة التسديد المتعددة السنوات الخاصة به لتسوية متأخراته في إطار زمني معقول. وحثت اللجنة سان تومي وبرينسيبي بقوة على تحديث خطة التسديد المتعددة السنوات الخاصة بها وتنقيح الشروط.

135 - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف سان تومي وبرينسيبي عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لسان تومي وبرينسيبي بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

4 - الصومال

136 - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة 10 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه نائب الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة.

137 - وأشار الصومال في عرضيه الخطي والشفوي إلى أنه يشهد أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وهذا الأثر شعر به أيضاً مواطنو البلد الذين يعيشون في الخارج، وهو ما ترجم إلى تراجع في التحويلات الواردة من الخارج إلى الصومال. ولا تزال هناك أيضاً حالة عدم استقرار سياسي تزيد من تفاقم حالة متردية بالفعل. وسمعت اللجنة أيضاً إفادات بأن الصومال سيستد جميع المبالغ اللازمة بأسرع ما يمكن، وأن تقديم خطة تسديد متعددة السنوات سينظر فيه بجدية في السنة المقبلة.

138 - ووافقت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في الصومال. وسمعت اللجنة إفادات بأن البلد وضع مسارا لإجراء انتخابات برلمانية في عام 2021. وحقق الصومال تقدماً جديراً بالثناء في الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السنوات الماضية، مما أسفر عن بلوغ نقطة القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس 2020. وفي عامي 2020 و 2021، تضافرت عدة عوامل لتعكس جزئياً ما تحقق من مكاسب. فقد أدت جائحة كوفيد-19، وأزمة سياسية طال أمدها، ومؤخراً الجفاف وتقشي الجراد، إلى انخفاض متزامن في التحويلات المالية وإيرادات المالية العامة المحلية والدعم الخارجي للميزانية. ونتيجة لذلك، تواجه الحكومة الاتحادية منذ شباط/فبراير 2021 عجزاً في التدفقات النقدية يتراوح بين ستة وسبعة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولا يزال الصومال أيضاً يواجه تحديات إنمائية وإنسانية وأمنية كبيرة. والأزمة الإنسانية في البلد هي من بين أكثر حالات الطوارئ تعقيداً وأطولها أمداً في العالم. ويتوقع أن يعاني أكثر من 20 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المتزايد. كما أن مستويات سوء التغذية في الصومال من بين أعلى المستويات في العالم، ويشكل سوء التغذية أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء وفيات الأطفال في البلد. ويشكل المشردون داخلياً مصدراً كبيراً للاحتياجات الإنسانية الحادة. ويتأثر الصومال بشدة بتغير المناخ، مع تعرضه لصدمات في الطقس أكثر شدة وتواتراً تزهق الأرواح وتدمر سبل العيش. ومنذ عام 1990، تعرض الصومال لأكثر من 30 خطراً من الأخطار المتصلة بالمناخ، وهو ما يكافئ ثلاثة أمثال عدد الأخطار المتصلة بالمناخ التي تعرض لها بين عامي 1970 و 1990.

139 - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة من الصومال تبلغ 1 517 630 دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة 19 يبلغ 1 408 616 دولاراً. ولاحظت اللجنة أن دُفعة، قدرها 35 024 دولاراً، قد وردت من الصومال في أيار/مايو 2021. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن البلد مُنح إعفاء بموجب المادة 19 لعدد من السنوات إلا أنه لم يقدم خطة تسديد متعددة السنوات لتسوية متأخراته في إطار زمني معقول. وحثت اللجنة الصومال بقوة على تقديم خطة تسديد متعددة السنوات.

140 - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف الصومال عن تسديد المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة 19 يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرته. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

سادسا - مسائل أخرى

ألف - تحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء

141 - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها 179/44 بآاء اقتراح لجنة الاشتراكات بشأن الإجراءات المنقحة لتحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء التي تشارك مشاركة كاملة في بعض الأنشطة التي تمولها الأمم المتحدة. وتشمل تلك الإجراءات إجراء استعراضات دورية لمستويات مشاركة الدول غير الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحديد نسبة مئوية للرسوم السنوية الثابتة تطبق على المعدل الافتراضي للنصيب المقرر، استناداً إلى بيانات الدخل القومي، وعلى صافي أساس النصيب المقرر في الميزانية العادية.

142 - وبعد انضمام سويسرا إلى عضوية الأمم المتحدة، لم يبق سوى دولة واحدة غير عضو، هي الكرسي الرسولي، خاضعة لهذا الإجراء. وبعد مشاورات مع الكرسي الرسولي، أوصت اللجنة بأن تحدد الجمعية العامة نسبة مئوية للرسوم السنوية الثابتة قدرها 50 في المائة من المعدل الافتراضي للنصيب المقرر عليها وأن تعلق أي استعراضات دورية أخرى لمعدل النسبة المئوية للرسوم السنوية الثابتة. وأيدت الجمعية العامة في قرارها 1/58 بآاء تلك التوصية. وعقب اتخاذ القرار 19/67، قررت اللجنة أن نفس الإجراء المطبق على الكرسي الرسولي ينبغي أيضاً أن يطبق على دولة فلسطين.

143 - وبالنسبة للفترة 2019-2021، حُدد النصيب المقرر على كل من الكرسي الرسولي ودولة فلسطين باعتباره نسبة مئوية من الرسوم السنوية الثابتة قدرها 50 في المائة من المعدل الافتراضي للنصيب المقرر على كل منهما على النحو المعتمد في قرار الجمعية العامة 271/73. وبالنسبة لتلك الفترة، حُدد المعدل الافتراضي للنصيب المقرر على الكرسي الرسولي بنسبة 0,001 في المائة، وعلى دولة فلسطين بنسبة 0,008 في المائة.

144 - ولاحظ بعض الأعضاء أنه في إطار الإجراءات الحالية، تُحسب الاشتراكات المستحقة الدفع على الدول غير الأعضاء باستخدام أساس النصيب المقرر في الميزانية العادية، وأنه لم ترصد أي مخصصات للصناديق الأخرى (عمليات حفظ السلام، والمحكمتان الدوليتان، وصندوق رأس المال المتداول). ولاحظت اللجنة كذلك أن السبب في تطبيق هذه الاشتراكات المستحقة الدفع على الدول غير الأعضاء هو أن هذه الدول، وإن لم تكن أعضاء في الأمم المتحدة، فإن مشاركتها في المنظمة تؤدي إلى تكاليف وينبغي أن تتحمل بعض المسؤولية المالية. ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن هذا المنطق ينطبق لا على الميزانية العادية فحسب، بل إن الدول غير الأعضاء يمكن أن تحمّل اشتراكات مستحقة الدفع لصناديق أخرى مثلما درج الحال تاريخياً بالنسبة للميزانية العادية.

145 - إلا أن أعضاء آخرين أكدوا أن هناك تمييزاً واضحاً بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وأن هذا التمييز ينبغي الإبقاء عليه، فيما يتعلق بأمور من بينها الاشتراكات المالية المقررة للمنظمة. وذكروا اللجنة بأن الدول غير الأعضاء لا يمكنها أن تعمل في مجلس الأمن ولا في هيئات أخرى، بما في ذلك لجنة الاشتراكات، وليس لها دور دستوري بموجب الميثاق في وضع أو توجيه أو تحديد ميزانيات عمليات حفظ السلام أو المحكمتين الدوليتين أو صندوق رأس المال المتداول. وأعرب هؤلاء الأعضاء عن رأي مفاده أن الترتيبات الحالية القائمة منذ أمد طويل لتحديد أنصبة مقررة رسمية خارج الميزانية للدول غير الأعضاء قد ثبت أنها وسيلة مقبولة وعملية وكفؤة إدارياً وواضحة لتحديد أنصبة الاشتراكات المقررة الإضافية المناسبة

بما يتناسب مع التكلفة الإضافية المحدودة لموارد المؤتمرات وموارد الأمانة العامة الأخرى المستخدمة في توفير الخدمات لمشاركتها.

146 - واستناداً إلى البيانات الإحصائية المتاحة، لاحظت اللجنة أن معدلاً افتراضياً للنصيب المقرر للفترة 2022-2024 قدره 0,001 في المائة سينطبق على الكرسي الرسولي، و 0,011 في المائة على دولة فلسطين.

147 - وأوصت اللجنة بأن تُدعى الدول غير الأعضاء إلى دفع مساهمات للفترة 2022-2024 على أساس رسم سنوي ثابت يحدّد بنسبة 50 في المائة، يطبّق على معدل افتراضي للنصيب المقرر قدره 0,001 في المائة للكرسي الرسولي و 0,011 في المائة لدولة فلسطين.

باء - التماسات من الدول الأعضاء من أجل القيام بتغيير في الأنصبة المقررة

كوبا

148 - كان معروضاً على اللجنة نص رسالة مؤرخة 1 حزيران/يونيه 2021 من سفير جمهورية كوبا وممثليها الدائم لدى الأمم المتحدة طلب فيها تخفيضاً في معدل الأنصبة المقررة لبلده للفترة 2022-2024. وألقى الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة أيضاً كلمة أمام اللجنة وقدم مزيداً من التفاصيل عن الأوضاع في البلد.

149 - وقدم السفير معلومات تكميلية عن أداء الاقتصاد الكوبي في الفترة بين عامي 2014 و 2019، وسلط الضوء على وجود ظروف صعبة مردها إلى مزيج من المتغيرات الداخلية، وبيئة دولية تتسم بأزمة اقتصادية عالمية مستمرة، والتدابير التقييدية الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها دولة عضو أخرى على كوبا. وعلاوة على ذلك، شدد السفير على الأثر السلبي جداً لجائحة كوفيد-19 على كوبا والانخفاض المقدر بنسبة 11 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد بالأسعار الثابتة نتيجة لآثار الجائحة العالمية. ووجه انتباه اللجنة أيضاً إلى عدد من الأحداث المتصلة بالمناخ التي ما فتئت تلحق ضرراً كبيراً بالبلد والاقتصاد الكوبي.

150 - وقال بعض الأعضاء إن اللجنة تتبع منهجية اعتمدها الجمعية العامة، وإن المنهجية هي نفسها بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

151 - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات. ولئن أكدت كوبا على التباطؤ الاقتصادي الملحوظ فيها في عام 2019، فقد لاحظت اللجنة أن الجدول بالنسبة لجميع الأعضاء يوضع بناء على فترة أساس مدتها ست سنوات على وجه التحديد من أجل مراعاة مثل هذه التقلبات السنوية. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة أن عام 2020 غير مدرج في البيانات الخاصة بفترة الجدول 2022-2024 بالنسبة لأي دولة عضو.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

152 - كان معروضاً على اللجنة نص رسالة مؤرخة 12 أيار/مايو 2021 يُطلب فيها إجراء استعراض لسعر الصرف المستخدم في تحويل الريال الإيراني إلى دولار الولايات المتحدة.

153 - وأحاطت اللجنة علماً بالطلب وخلصت إلى أن سعر الصرف المنطبق على فترة الأساس قيد النظر لا يعكس تغييراً في الدخل القومي عن المعايير العامة المطبقة على الدول الأعضاء الأخرى.

وسيستمر استخدام سعر الصرف السائد في السوق بالنسبة لجمهورية إيران الإسلامية. ولاحظت اللجنة أيضا أن جدول أنصبة إيران بالنسبة للفترة 2022-2024 سيشهد انخفاضا بنسبة 6,8 في المائة مقارنة بالفترة 2019-2021.

جيم - عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة

154 - أحاطت اللجنة علما بالقرار 272/73، الذي سلمت فيه الجمعية العامة بضرورة إصلاح المنهجية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام، وأعربت فيه عن رغبتها في أن تعالج المسألة على نحو فعال وعاجل. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن اللجنة يمكن أن تقدم خبرتها ومشورتها بشأن جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، في حال طلبت الجمعية ذلك. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أن تقديم مساعدتها مرة أخرى لا لزوم له وغير مجد، لأن العرض قد أدرج بالفعل في تقارير سابقة للجنة ولم تطلب الجمعية هذه المساعدة.

دال - تحصيل الاشتراكات

155 - أشارت اللجنة، لدى اختتام دورتها الحالية، إلى أنه كانت هناك دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من الميثاق، هي جمهورية أفريقيا الوسطى، ولم يكن لها حق التصويت في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول الأعضاء الثلاث التالية متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة 19، ولكن سُمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الخامسة والسبعين، عملا بقرار الجمعية 2/75، وهي: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال. وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، إذا لزم الأمر.

156 - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه في 31 أيار/مايو 2021، كان هناك مبلغ مجموعه أربعة بلايين دولار مستحق الدفع للمنظمة من أجل الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين. ويعكس ذلك المبلغ زيادة بالمقارنة مع مبلغ 3,8 بلايين دولار الذي كان مستحق الدفع في 31 أيار/مايو 2020.

هاء - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

157 - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة 17 (أ) من قرارها 271/73، بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئاسة لجنة الاشتراكات، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية 2019 و 2020 و 2021 بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

158 - ولاحظت اللجنة أن الأمين العام لم يتلق في عام 2020 أي مساهمات في الميزانية العادية بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

واو - تنظيم أعمال اللجنة

159 - أعربت اللجنة عن تقديرها للدعم الفني لعملها المقدم من أمانة اللجنة وشعبة الإحصاءات، ولا سيما خلال جائحة كوفيد-19. وقد استمعت اللجنة إلى إحاطة من أمانتها ومن شعبة الإحصاءات بشأن النظر في تقريرها عن دورتها الحادية والثمانين من قبل اللجنة الخامسة في عام 2021. وبصفة خاصة، أعربت

اللجنة عن تقديمها لتقديم الوثائق والمواد في شكل إلكتروني خلال الدورة وحثت على مواصلة هذه الممارسة. وشددت اللجنة على أهمية ضمان الحفاظ على قدرات أمانتها وشعبة الإحصاءات اللازمة لتقديم الدعم إلى اللجنة في الاضطلاع بمهامها. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للدعم الفني المقدم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء نظرها في طلبات الإعفاء بموجب المادة 19، لكنها أشارت إلى أنها ستقدر تقديم المزيد من المعلومات المتعلقة بالظروف المالية التي لها صلة بالقدرة على الدفع، ولا سيما الإنفاق الحكومي، وإيرادات الحكومة، ومدفوعات الديون، والتحويلات المالية، واحتياجات العملات الأجنبية.

زاي - أساليب عمل اللجنة

160 - أجرت اللجنة استعراضا لأساليب عملها، أعرب الأعضاء فيه عن رضاهم عموما عن أساليب العمل والإجراءات المتبعة حاليا. وقررت اللجنة مواصلة استكشاف السبل المتاحة لتحسين إمكانية الاطلاع على المعلومات والوثائق، بما في ذلك إتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء عن نتائج عملها. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة على الموقع التالي: www.un.org/en/ga/contributions.

161 - واجتمعت اللجنة في دورتها الحادية والثمانين بطريقة مختلطة حيث سافر معظم أعضائها إلى نيويورك لحضور مزيج من الجلسات الشخصية والافتراضية. وفيما يتعلق بالدورات المقبلة، تعرب اللجنة عن تقديرها للدعم والمساعدة المستمرين المقدمين من الأمانة العامة في تيسير مشاركة جميع الأعضاء.

162 - وفي إطار التحضير لجدول الأنصبة المقررة، أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة 271/73 الذي يقتضي من اللجنة، بوصفها هيئة استشارية تقنية، أن تعد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصرا إلى بيانات موثوق بها يمكن التحقق منها ومقارنتها. وأشارت اللجنة إلى أن الطلبات المقدمة إليها للنظر فيها ينبغي أن توجه خطيا إلى رئيس اللجنة بصورة رسمية. وينبغي تقديم هذه الطلبات عن طريق الأمانة العامة قبل اجتماع اللجنة بأسبوعين على الأقل حتى يتسنى للأعضاء أن ينظروا في جميع الوقائع ذات الصلة.

حاء - موعد الدورة القادمة

163 - قررت اللجنة أن تعقد دورتها الثانية والثمانين في نيويورك في الفترة من 6 إلى 24 حزيران/يونيه 2022.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل								جدول الأنصبة المقررة
مخطط	تخفيف	الحد الأدنى	الحد الأقصى	معامل التدرج	نصيب الفرد من الدخل	فترة الأساس الإحصائية		
مخطط	عيب	بالنسبة لأقل البلدان نموا	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالنسبة المئوية)	(بالولايات المتحدة)		
X	X	X	0,01	25,00	85	2 600	متوسط الفترة 1980-1989	1994-1992
إلغاء تدريجي بنسبة 50 في المائة	X	X	0,01	25,00	85	المتوسط العالمي (3 055 و 3 198)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1985-1992 و 1986-1992	1997-1995
إلغاء كامل ^(د)	X ^(ج)	(ع)	0,001	25,000	80	المتوسط العالمي (4 318)	متوسط الفترة 1990-1995	2000-1998 ^(ب)
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (4 957 و 4 797)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1996-1998 و 1993-1998	2003-2001
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (5 094 و 5 099)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 1999-2001 و 1996-2001	2006-2004
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (5 849 و 5 518)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2002-2004 و 1999-2004	2009-2007
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (7 530 و 6 708)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2005-2007 و 2002-2007	2012-2010
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (8 956 و 8 338)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2008-2010 و 2005-2010	2015-2013
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (10 511 و 9 861)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2011-2013 و 2008-2013	2018-2016
	X ^(ج)	(ع)	0,001	22,000	80	المتوسط العالمي (10 403 و 10 476)	متوسط نتائج الجداول الآلية باستخدام فترتي الأساس 2014-2016 و 2011-2016	2021-2019

(أ) طُبِّق على جدول الأنصبة المقررة في الفترة الواقعة بين عامي 1956 و 1976 حد أقصى للأنصبة المقررة الفردية، حدد بمعدل النصيب الفردي المقرر للدولة العضو التي هي ذات أعلى نصيب مقرر. وبناء على توصية من لجنة الاشتراكات، ألغت الجمعية العامة هذا الحد الأقصى في قرارها 3228 (د-29) المؤرخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1974.

(ب) تغير مقياس الدخل من الدخل القومي إلى الناتج القومي الإجمالي.

(ج) لا يتعلق بجزء محدد من المنهجية، ولكن نظرا لأن الحد الأدنى خُفِّص لأقل البلدان نموا ليصبح 0,001 في المائة، قد تحدث بعض الزيادات في معدلات الأنصبة المقررة على تلك البلدان، لكن مع خضوع ذلك للحد الأقصى لأقل البلدان نموا، البالغ 0,010 في المائة.

(د) احتُسب باستخدام بيانات تدفق الدين لعام 1998 وبيانات رصيد الدين للفترة 1999-2000.

(هـ) خاضع للقيود الذي نسبته 15 في المائة، المفروض على توزيع النقاط الإضافية على البلدان النامية المستفيدة من تطبيق مخطط الحدود.

(و) احتُسب باستخدام طريقة رصيد الدين.

لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة 2019-2021

1 - استند جدول الأنصبة المقررة الحالي إلى المتوسط الحسابي للنتائج الناجمة عن استخدام بيانات الدخل القومي لفترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات ومدة الأخرى ست سنوات، وهما الفترة 2014-2016 والفترة 2011-2016. واتخذت المنهجية المستعملة في إعداد كل مجموعة من النتائج نقطة بدايتها من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال فترتي الأساس لكل منها كقيمة تقريبية أولى للقدرة على الدفع، وطبقت عوامل التحويل، وتدبير التخفيف من عبء الديون، والحدود الدنيا والقصى المطبقة في الجدول من أجل التوصل إلى جدول الأنصبة النهائي.

2 - وقدمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي والمستندة إلى بيانات أتاحتها الدول الأعضاء بالعملة الوطنية في إطار الرد على الاستبيان السنوي للحسابات القومية. ونظرا لأنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن جميع سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد عمدت شعبة الإحصاءات، عندما لم تُتَح البيانات من الدول الأعضاء، إلى إعداد تقديرات استعملت من أجلها المصادر الوطنية ومصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

3 - ثم حُوِّلت بيانات الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة من فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السائدة في السوق في معظم الحالات. ولهذا الغرض، اعتُبر أن أسعار الصرف السائدة في السوق هي المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتُصنَّف أسعار الصرف، حسب ما هو معمول به في صندوق النقد الدولي، في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد أسعار الصرف في الدول الأعضاء ويشمل ما يلي:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساسا؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نُظْم أسعار صرف متعدّدة.

ولأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، أُشير إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنسبة للدول من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فعندما لم تُتَح أسعار الصرف السائدة في السوق، استُخدمت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

4 - وفي إطار عملية الاستعراض، استخدمت لجنة الاشتراكات معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل دول أعضاء بعينها، وذلك بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بسعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة أو بأسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل الملائمة. ووُضعت منهجية أسعار الصرف المعدلة بحسب

الأسعار لتكون وسيلة لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. ويُنظر إلى الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء مقارنة بقيمة سعر الصرف لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبذلك يُراعى التغير النسبي لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاقتصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة 20 في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

5 - ثم جمع متوسط أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجدولين الآليين المستعملين لحساب جدول الأنصبة المقررة للفترة 2019-2021.

موجز الخطوة 1

حُوّلت أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (سعر الصرف السائد في السوق أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). واحتُسب متوسط هذه الأرقام لكل فترة من فترتي الأساس (ثلاث أو ست سنوات). ومن ثم فقد كان متوسط الدخل القومي الإجمالي، بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، هو:

$$\frac{1}{6} \left(\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة 6}}{\text{سعر التحويل للسنة 6}} + \dots + \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة 1}}{\text{سعر التحويل للسنة 1}} \right)$$

وُجمعت أرقام متوسط الدخل القومي الإجمالي واستُخدمت لحساب حصص الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء من متوسط الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء. وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

6 - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل من الجدولين الآليين. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها 5/55 بء، أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة 1995-1997. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطاً نسبته 12,5 في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الديون الدولية، التي تشمل إحصاءات دول أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه وفيها يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة معينة. وفي عام 2016 حدد البنك الدولي هذه العتبة عند 12 236 دولاراً (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون

من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ووزع مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون على جميع الدول الأعضاء من خلال إعادة توزيع النقاط بشكل غير مباشر؛ أي بحساب حصص جديدة للدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة 2

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل من فترتي الأساس من الدخل القومي الإجمالي، وذلك لاستخلاص الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وانطوى الأمر على خصم متوسط يبلغ 12,5 في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من سنوات فترة الأساس. وبناءً عليه، فإن:

متوسط الدخل القومي الإجمالي - التسوية المتصلة بعبء الديون = الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون

مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون = مجموع الدخل القومي الإجمالي - مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون

واستُخدمت هذه الأرقام لحساب الحصص الجديدة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

7 - وكانت الخطوة التالية هي تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من الجدولين الآليين. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال كل فترة من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة من فترتي الأساس. وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الحالي 10 403 دولارات لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات و 10 476 دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الحصص من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة عضو كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة فقد خفضت بنسبة 80 في المائة من النسبة المئوية التي كان يقل بها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة.

8 - وبالنسبة لكل من الجدولين الآليين، أعيد توزيع مجموع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت العتبة، باستثناء الدول الأعضاء التي انطبق عليها المعدل الأقصى للأصبة المقررة، أو الحد الأقصى، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ولأغراض التوضيح، اتبع مسار حساب ثان، لم تُستثن فيه الدول الأعضاء التي بلغت الحد الأقصى من توزيع التسوية. وأتاح ذلك تبيان معدلات الأنصبة المقررة النسبية للدول الأعضاء في حال عدم تطبيق الحد الأقصى، وذلك في الجدولين الآليين اللذين نظرت فيهما اللجنة.

موجز الخطوة 3

تم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء لكل فترة من فترتي الأساس. واستخدم ذلك كعتبة لتطبيق تسوية انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{\text{(مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة 1 + + مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة 6)}}{\text{(مجموع السكان للسنة 1 + + مجموع السكان للسنة 6)}}$$

وأجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة 4

حُسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة 3، وذلك باستعمال الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ومن ثمّ فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{\text{(مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، للسنة 1 + + مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون، للسنة 6)}}{\text{(مجموع السكان للسنة 1 + + مجموع السكان للسنة 6)}}$$

وأجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة 5

في كل جدول من الجدولين الآليين، طبقت التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت حصة الدولة العضو المتأثرة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في مُعامل التدرج (80 في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو 5 000 دولار وكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون في دولة عضو هو 1 000 دولار ومُعامل التدرج هو 80 في المائة، فُتحتسب النسبة المئوية التي تُخفض على أساسها الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون كما يلي:

$$= 0,80 \times [(5\ 000/1\ 000) - 1] = 64 \text{ في المائة.}$$

موجز الخطوة 6

في كل من الجدولين الآليين، أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة. وسعياً إلى توضيح النتائج، بتحديد حد أقصى لجدول الأنصبة وبدون تحديده، اتُبع المساران البديلان التاليان في تطبيق هذه الخطوة والخطوات اللاحقة:

المسار 1

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، وذلك باستثناء الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأن هذه الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لن تكون لها في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها والناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، فسيؤدي إدراجها في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءاً من تكلفتها. وسيحدث ذلك إذا ما وزعت النقاط المضافة بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى توزيعاً جديداً تناسبياً على سائر الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتمية من تطبيق الحد الأقصى.

المسار 2

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، بما في ذلك الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأغراض التوضيح، فقد أدى هذا إلى أرقام في الجدول كان يمكن أن تنطبق في حالة عدم وجود حد أقصى للأنصبة المقررة. وفي الجدولين الآليين، تظهر نتائج حسابات المسار 2 في عمود "انخفاض نصيب الفرد من الدخل" وعمود "الحد الأدنى" وعمود "تسوية أقل البلدان نمواً".

9 - ووفقاً لهذه التسويات، يتم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود لكل من الجدولين الآليين. أما البلدان الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو الحد الأدنى البالغ 0,001 في المائة، فقد رُفعت إلى هذا المستوى. وطُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على حصص الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار 1.

موجز الخطوة 7

طُبِق المعدل الأدنى أو الحد الأدنى للأنصبة المقررة (يبليغ حالياً 0,001 في المائة) على الدول الأعضاء التي يقل فيها المعدل الأدنى عن ذلك، في هذه المرحلة. وبعد ذلك، طُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار 1.

10 - وطُبِّقَ معدل أقصى للأُنصبة المقررة يبلغ 0,01 في المائة في كل من الجدولين الآليين على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طُبِّقَت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأقصى الموضوع لأقل البلدان نمواً على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار 1.

موجز الخطوة 8

خُفِّضَ معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلاتها، عند هذه النقطة، الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (0,01 في المائة) إلى نسبة 0,01 في المائة. وطُبِّقَت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار 1.

11 - ثم طُبِّقَ المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأُنصبة المقررة، البالغ 22 في المائة، على كل جدول من الجدولين الآليين. ثم طُبِّقَت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وحسبما أُشير إليه أعلاه، حُسِبَت تلك الزيادات وفقاً للمسار 1؛ أي أنها عكست توزيعاً لنقاط مأخوذة من الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وبالحد الأدنى، وبالحد الأقصى لأقل البلدان نمواً.

موجز الخطوة 9

طُبِّقَ عندئذٍ المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأُنصبة المقررة، البالغ 22 في المائة. ثم طُبِّقَت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، وللحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، باتتباع نهج المسار 1 من الخطوة 6 أعلاه.

12 - وحُسِبَ بعد ذلك متوسط حسابي لأرقام الجدول النهائية لكل دولة عضو باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات.

موجز الخطوة 10

أُضيفت نتائج الجدولين الآليين، باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات (2014-2016 و 2011-2016)، وجرى بعد ذلك قسمتها على اثنين.

شرح أسعار الصرف المستخدمة في منهجية الجدول

1 - كقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق كما تُبلّغ عنها السلطة النقدية لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي. وتنتشر تلك الأسعار في منشور الصندوق المعنون "الإحصاءات المالية الدولية". وتُصنف أسعار الصرف الواردة في "الإحصاءات المالية الدولية" إلى ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف بأنفسها و/أو تعدد أسعار الصرف في بلد بعينه. وتلك الفئات الثلاث هي سعر الصرف السائد في السوق، ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده قوى السوق أساساً؛ وسعر الصرف الرسمي، ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات، والذي يحدد بطريقة مرنة أحياناً؛ والسعر الرئيسي أو الثاني أو الثالث، المعمول بها في البلدان التي توجد فيها ترتيبات أسعار صرف متعددة.

2 - ولا تشمل أسعار الصرف الرسمية الأسعار المحددة و/أو المفروضة رسمياً فحسب، بل تشمل أيضاً أي سعر صرف مرجعي أو إرشادي يحسبه البنك المركزي و/أو يعممه. وغالباً ما يُستند في حساب أسعار الصرف تلك إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، مثل تلك المستخدمة في المعاملات السوقية فيما بين المصارف أو في مزيج من المعاملات فيما بين المصارف والمعاملات بين المصارف والعملاء في فترة مشمولة بالإحصاءات بعينها. ويُستخدم سعر الصرف المعمم كتوجيه للمشاركين في السوق أو لأغراض المحاسبة والتقييم الجمركي، وفي معاملات الصرف مع الحكومة، كما يُستخدم أحياناً بصفة إلزامية في معاملات صرف محددة⁽²⁾.

3 - ويمكن أن يشير مصطلح "سعر الصرف السائد في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أحد الأنواع التالية من متوسطات أسعار الصرف السنوية:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساساً؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نُظم أسعار صرف متعدّدة.

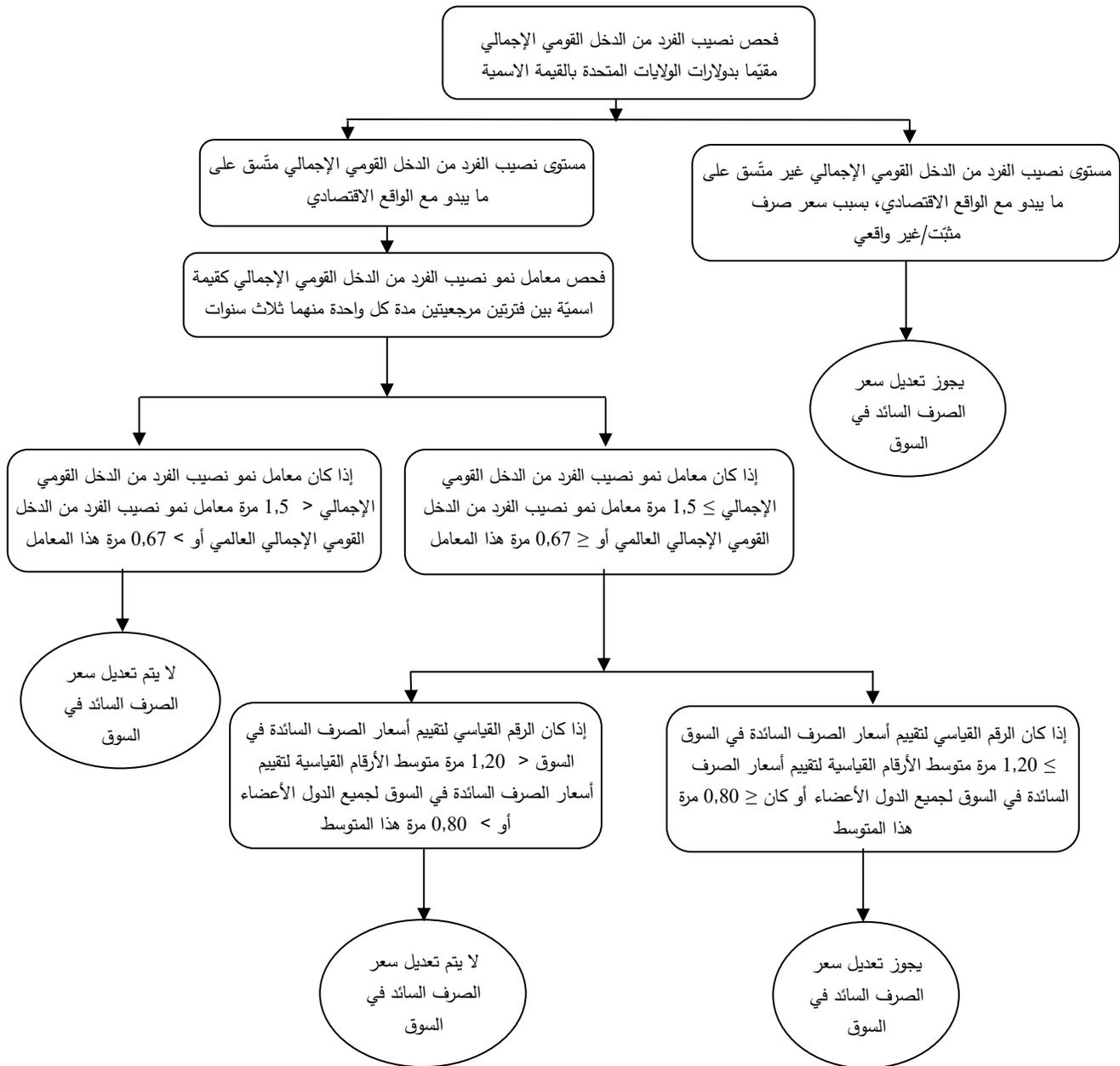
4 - وبالنسبة لغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ليست هناك أسعار صرف سائدة في السوق متاحة، والأسعار المستخدمة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتحدد هذه الأسعار أساساً لأغراض محاسبية وتطبق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك العملات. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

(2) International Monetary Fund, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*

.2016 (Washington, D.C., October 2016), p. 13

المرفق الرابع

المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف
السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها
بأسعار أخرى



المرفق الخامس

استعراض التغيرات من جدول إلى آخر بين الجدول المعتمد للفترة 2019-2021 والجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014												
الدولة العضو	(1)	(2)	التغير بالنسبة (المئوية)	الدخل القومي الإجمالي بالجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الدخل القومي الإجمالي (بـدولارات الولايات المتحدة)	النصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بـدولارات الولايات المتحدة)	معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾		الولايات المتحدة الوطنية	تعليقات على الفترة 2014- 2019 ^{(ب) (ج)}	
								(3)	(4)			
العالم							10 944					
أفغانستان	0,007	0,006	14,3-	0,023	15,2-	520	0,6-	1,8	2,4-	3,3	النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.	
ألبانيا	0,008	0,008	0,0	0,017	3,4	4 827	3,2	2,9	0,3	0,9		
الجزائر	0,138	0,109	21,0-	0,207	13,8-	4 115	3,3-	2,3	5,5-	1,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	
أندورا	0,005	0,005	0,0	0,004	7,6-	39 961	0,2-	1,9	2,1-	0,7	طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.	
أنغولا	0,010	0,010	0,0	0,122	19,1-	3 352	7,6-	0,1-	7,5-	15,4		
أنتيغوا وبربودا	0,002	0,002	0,0	0,002	6,4	15 435	5,9	4,4	1,4	1,4		
الأرجنتين	0,915	0,719	21,4-	0,645	14,1-	12 104	5,2-	0,6-	4,6-	37,2	انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	
أرمينيا	0,007	0,007	0,0	0,015	0,6	4 225	3,4	4,5	1,1-	1,6		
أستراليا	2,210	2,111	4,5-	1,614	7,8-	54 139	1,7-	2,2	3,8-	1,6		
النمسا	0,677	0,679	0,3	0,519	3,2-	48 581	0,6	1,7	1,1-	1,8		

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	معامل انكماش		(12)
										الأسعار الضمني ⁽¹⁾		
										الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الوطنية	
الجدول المعتمد للفترة 2019-2021	الجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بـدولارات الولايات المتحدة)	تعليقات على الفترة 2014-	2019 ^(ب) (ج)		
أذربيجان	0,049	0,030	38,8-	0,074	0,056	25,4-	4 649	7,0-	0,8	7,7-	5,0	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
جزر البهاما	0,018	0,019	5,6	0,014	0,015	5,1	31 623	4,3	1,7	2,5	2,5	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
البحرين	0,050	0,054	8,0	0,040	0,041	3,8	22 320	2,8	3,1	0,2-	0,2-	
بنغلاديش	0,010	0,010	0,0	0,269	0,340	26,6	1 759	11,7	7,1	4,3	5,7	
بربادوس	0,007	0,008	14,3	0,006	0,006	4,1	16 857	2,1	0,8	1,3	1,3	
بيلاروس	0,049	0,041	16,3-	0,079	0,070	11,5-	6 130	2,6-	0,4	3,0-	11,9	انخفاض الحصّة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. تغيرات غير معتادة في الأسعار.
بلجيكا	0,821	0,828	0,9	0,650	0,633	2,6-	45 806	0,4	1,7	1,3-	1,6	
بليز	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	0,9-	4 561	3,9	2,2	1,6	1,6	
بنن	0,003	0,005	66,7	0,012	0,016	38,1	1 167	4,8	8,0	3,1-	0,2-	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
بوتان	0,001	0,001	0,0	0,002	0,003	7,3	2 886	6,3	5,6	0,6	3,8	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,016	0,019	18,8	0,040	0,045	11,9	3 292	4,9	4,2	0,7	0,7	

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	الحصصة من الدخل القومي الإجمالي	
													بالجدول الآلي للفترة 2021-2019	بالجدول الآلي للفترة 2021
البوسنة والهرسك	0,012	0,012	0,0	0,023	0,023	0,6-	5 639	1,7	2,8	1,1-	1,8	تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008.	معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الحصصة من الدخل القومي الإجمالي
بوتسوانا	0,014	0,015	7,1	0,020	0,020	0,8-	7 290	3,5	2,8	0,7	4,9	انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	
البرازيل	2,948	2,013	31,7-	2,752	2,328	15,4-	9 240	4,5-	0,3-	4,2-	6,0	انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	الناتج المحلي الإجمالي	
بروني دار السلام	0,025	0,021	16,0-	0,020	0,016	18,9-	31 528	4,8-	0,0	4,8-	3,4-	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	
بلغاريا	0,046	0,056	21,7	0,070	0,075	6,8	8 702	3,5	3,3	0,2	3,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
بوركينافاسو	0,003	0,004	33,3	0,014	0,017	20,6	731	2,9	5,5	2,4-	0,4	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
بوروندي	0,001	0,001	0,0	0,004	0,004	0,9	299	5,4	3,4	2,0	4,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
كابو فيردي	0,001	0,001	0,0	0,002	0,002	0,5	3 341	1,1	3,4	2,1-	0,7	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
كمبوديا	0,006	0,007	16,7	0,021	0,026	22,5	1 340	10,0	7,1	2,8	2,9	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
الكاميرون	0,013	0,013	0,0	0,042	0,043	4,1	1 445	3,2	4,6	1,4-	1,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	
كندا	2,734	2,628	3,9-	2,166	2,010	7,2-	45 138	1,0-	2,0	2,9-	1,3	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تُطبق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	الناتج المحلي الإجمالي	

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصّة من الدخل القومي الإجمالي		نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	التغير (بالنسبة المئوية)	النتائج المحلي الإجمالي			معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	
				الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021			الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021		
				(2)	(3)			(4)	(5)	(6)		(7)
جمهورية أفريقيا الوسطى	0,001	0,001	0,0	0,002	0,003	10,4	469	4,6	3,4	1,2	4,1	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 1993.
تشاد	0,004	0,003	25,0-	0,016	0,013	15,8-	734	3,3-	0,8	4,1-	1,3-	النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.
شيلي	0,407	0,420	3,2	0,323	0,321	0,5-	14 326	0,1	1,9	1,8-	4,1	
الصين	12,005	15,254	27,1	14,730	16,687	13,3	9 495	6,6	6,5	0,1	0,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
كولومبيا	0,288	0,246	14,6-	0,419	0,381	8,9-	6 419	2,7-	2,8	5,4-	3,9	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
جزر القمر	0,001	0,001	0,0	0,002	0,001	13,1-	1 370	0,7	3,5	2,7-	0,1	
الكونغو	0,006	0,005	16,7-	0,016	0,014	14,2-	2 231	6,0-	3,3-	2,8-	0,1	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 1993. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
كوستاريكا	0,062	0,069	11,3	0,065	0,070	6,4	11 588	3,9	3,3	0,5	3,3	
كوت ديفوار	0,013	0,022	69,2	0,042	0,063	49,9	2 117	7,1	9,5	2,2-	0,6	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
كرواتيا	0,077	0,091	18,2	0,069	0,069	0,2-	13 714	0,7	2,4	1,7-	0,8	أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع ولم تعد تستفيد من تسوية عبء الديون.
كوبا	0,080	0,095	18,8	0,107	0,115	7,2	8 406	5,0	1,6	3,3	3,3	
قبرص	0,036	0,036	0,0	0,029	0,027	4,2-	26 327	0,5	3,3	2,7-	0,1	
تشيكيا	0,311	0,340	9,3	0,246	0,260	5,6	20 203	2,9	3,5	0,6-	2,1	

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014		
													معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي	
		الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة				
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	0,006	0,005	16,7-	0,022	0,021	5,8-	673	0,2-	0,6-	0,4	1,8		نظام الحسابات القومية لعام 1968. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0,010	0,010	0,0	0,046	0,050	10,4	508	6,4	5,4	0,9	11,2				
الدانمرك	0,554	0,553	0,2-	0,439	0,423	3,5-	60 992	0,3	2,5	2,1-	0,7				
جيبوتي	0,001	0,001	0,0	0,002	0,004	66,6	3 102	7,6	7,2	0,4	0,4		طُبِقَ نظام الحسابات القومية لعام 2008.		
دومينيكا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	0,4	7 529	2,6	0,5	2,1	2,1				
الجمهورية الدومينيكية	0,053	0,067	26,4	0,084	0,094	12,3	7 369	6,0	6,2	0,2-	3,3		نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.		
إكوادور	0,080	0,077	3,8-	0,125	0,124	0,6-	6 077	2,2	1,0	1,1	1,1				
مصر	0,186	0,139	25,3-	0,405	0,340	16,0-	2 898	2,3	4,5	2,1-	13,6		انخفاض الحصص من الدخل القومي الإجمالي العالمي. تغيرات غير معتادة في الأسعار.		
السلفادور	0,012	0,013	8,3	0,028	0,029	2,1	3 751	3,4	2,2	1,2	1,2		طُبِقَ نظام الحسابات القومية لعام 2008.		
غينيا الاستوائية	0,016	0,012	25,0-	0,015	0,014	8,4-	8 802	10,8-	5,9-	5,3-	2,5-		انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.		
إريتريا	0,001	0,001	0,0	0,005	0,002	54,4-	588	0,2	2,8	2,5-	2,8-		نظام الحسابات القومية لعام 1968.		

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014													الدولة العضو
معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾			الناتج المحلي الإجمالي		نصيب الفرد من الدخل القومي		الحصة من الدخل القومي		الحصة من الدخل القومي		الجدول المعتمد لحزيران/يونيه 2021		
تعليقات على الفترة 2014-			الولايات المتحدة		الولايات المتحدة		لحزيران/يونيه 2021		لحزيران/يونيه 2021		لحزيران/يونيه 2021		(1)
2019 ^(ب) (ج)			الولايات المتحدة		الولايات المتحدة		لحزيران/يونيه 2021		لحزيران/يونيه 2021		لحزيران/يونيه 2021		
(12)	(11)	(10)	(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)		
	2,8	0,1-	3,8	3,7	21 045	9,8	0,034	0,031	12,8	0,044	0,039	إستونيا	
	4,6	2,2-	1,8	0,5-	3 631	7,2	0,005	0,005	0,0	0,002	0,002	إسواتيني	
	11,6	3,6	8,5	12,4	806	28,1	0,104	0,082	0,0	0,010	0,010	إثيوبيا	
نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.	3,8	1,1	3,5	4,6	5 613	8,9	0,006	0,005	33,3	0,004	0,003	فيجي	
	1,3	1,6-	1,5	0,1-	47 863	4,4-	0,319	0,334	1,0-	0,417	0,421	فنلندا	
	0,8	2,0-	1,5	0,6-	40 724	5,8-	3,302	3,507	2,5-	4,318	4,427	فرنسا	
	0,4-	3,2-	2,6	0,7-	7 176	5,5-	0,018	0,019	13,3-	0,013	0,015	غابون	
طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	7,0	1,3	3,7	5,1	702	61,7	0,002	0,001	0,0	0,001	0,001	غامبيا	
	5,3	3,5-	4,2	0,5	4 047	1,8	0,020	0,019	0,0	0,008	0,008	جورجيا	
	1,7	1,1-	1,7	0,6	46 688	3,1-	4,674	4,823	0,3	6,111	6,090	ألمانيا	
نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	13,4	3,5-	4,8	1,1	2 024	39,7	0,072	0,051	60,0	0,024	0,015	غانا	
	0,4-	3,2-	0,7	2,5-	19 431	14,4-	0,248	0,290	11,2-	0,325	0,366	اليونان	
	1,5	1,5	4,7	6,2	9 161	4,6	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	غرينادا	
طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.	2,4	2,8	3,6	6,4	4 087	8,8	0,084	0,077	13,9	0,041	0,036	غواتيمالا	

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014		
													معامل انكماش الأسعار الضمني ^(ج)	الناتج المحلي الإجمالي	
		الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي الوطني	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة
غينيا	0,003	0,003	0,0	0,011	0,013	17,6	855	6,8	6,7	0,0	4,9				
غينيا - بيساو	0,001	0,001	0,0	0,001	0,002	15,7	716	4,0	4,5	-0,5	2,4				
غيانا	0,002	0,004	100,0	0,004	0,006	50,0	6 579	3,7	3,3	0,4	0,6				
هايتي	0,003	0,006	100,0	0,011	0,018	63,3	1 352	-0,4	1,2	-1,6	10,8				
هندوراس	0,009	0,009	0,0	0,025	0,026	6,3	2 280	5,2	3,7	1,5	4,7				
هنغاريا	0,206	0,228	10,7	0,163	0,175	7,1	14 849	3,2	4,1	-0,9	3,6				
آيسلندا	0,028	0,036	28,6	0,022	0,028	25,7	68 074	7,5	4,0	3,4	3,4				
الهند	0,834	1,044	25,2	2,624	3,048	16,1	1 879	7,3	6,9	0,3	3,4				
إندونيسيا	0,543	0,549	1,1	1,185	1,190	0,4	3 710	3,5	5,0	-1,5	3,6				
إيران (جمهورية - الإسلامية)	0,398	0,371	-6,8	0,596	0,567	-4,9	5 791	1,9	1,4	0,5	15,3				
العراق	0,129	0,128	-0,8	0,230	0,232	1,0	5 094	0,8	4,1	-3,2	-3,0				
أيرلندا	0,371	0,439	18,3	0,294	0,336	14,4	58 145	8,9	9,6	-0,6	2,3				

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾			الناتج المحلي الإجمالي			نصيب الفرد من الدخل القومي			الحصة من الدخل القومي		
	بـدولارات			بـدولارات الاسمي			بـدولارات			بـدولارات		
	تعليقات على الفترة 2014- 2019 ^{(ب) (ج)}	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الوطنية	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	
إسرائيل	0,490	0,561	14,5	0,387	0,429	10,8	42 881	5,1	3,4	1,6	1,4	
إيطاليا	3,307	3,189	3,6-	2,620	2,439	6,9-	33 275	1,1-	0,8	1,9-	0,9	
جامايكا	0,008	0,008	0,0	0,018	0,018	2,0-	4 974	1,8	1,1	0,6	5,5	
اليابان	8,564	8,033	6,2-	6,789	6,144	9,5-	39 878	0,3-	0,8	1,1-	0,7	
الأردن	0,021	0,022	4,8	0,046	0,049	6,3	4 176	4,4	2,3	2,0	2,0	
كازاخستان	0,178	0,133	25,3-	0,224	0,191	14,8-	8 687	4,3-	4,0	8,0-	7,3	
كينيا	0,024	0,030	25,0	0,079	0,097	22,2	1 589	9,6	5,6	3,8	6,8	
كيريباس	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	2,3	3 146	0,9	3,3	2,4-	3,1	
الكويت	0,252	0,234	7,1-	0,200	0,179	10,2-	36 511	4,2-	0,1	4,3-	3,2-	
قيرغيزستان	0,002	0,002	0,0	0,009	0,009	5,0	1 212	3,2	4,2	1,0-	5,3	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,005	0,007	40,0	0,017	0,020	18,4	2 353	7,8	6,6	1,1	2,9	
لاتفيا	0,047	0,050	6,4	0,038	0,038	2,0	16 284	1,9	2,8	0,9-	2,0	
لبنان	0,047	0,036	23,4-	0,062	0,063	2,4	7 734	2,2	0,5-	2,6	2,6	
ليسوتو	0,001	0,001	0,0	0,004	0,003	12,5-	1 284	0,0	0,6	0,6-	6,3	
ليبيريا	0,001	0,001	0,0	0,003	0,003	9,6	496	4,9	2,5	2,4	2,4	

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014	
													معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي
		الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (دولارات الولايات المتحدة)	الدولارات الوطنية	الدولارات الوطنية	تعليقات على الفترة 2014-			
ليبيا	0,030	0,018	40,0-	0,044	0,033	23,3-	4 177	11,1-	10,9-	0,1-	1,5	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.		
ليختنشتاين	0,009	0,010	11,1	0,007	0,008	18,6	175 387	1,0	2,2	1,1-	0,0			
ليتوانيا	0,071	0,077	8,5	0,056	0,059	4,1	17 119	2,7	3,4	0,7-	2,2			
لكسمبرغ	0,067	0,068	1,5	0,053	0,052	1,9-	72 351	2,4	3,4	1,0-	1,9			
مدغشقر	0,004	0,004	0,0	0,015	0,016	4,1	498	2,1	3,7	1,5-	7,0			
ملاوي	0,002	0,002	0,0	0,008	0,008	6,9	379	7,2	4,4	2,6	15,7			
ماليزيا	0,341	0,348	2,1	0,395	0,398	0,7	10 546	2,0	5,1	2,9-	1,6			
ملايف	0,004	0,004	0,0	0,005	0,005	9,2	8 993	9,4	6,5	2,7	2,8	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.		
مالي	0,004	0,005	25,0	0,017	0,019	8,2	827	4,5	7,3	2,6-	0,2	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.		
مالطة	0,017	0,019	11,8	0,013	0,015	13,1	28 154	6,3	6,7	0,4-	2,5			
جزر مارشال	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	6,4	4 745	3,5	4,7	1,1-	1,1-			
موريتانيا	0,002	0,002	0,0	0,006	0,008	30,1	1 586	0,8	3,7	2,8-	0,5	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.		

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	الحصصة من الدخل القومي الإجمالي						الحصصة من الدخل القومي الإجمالي					
	الجدول المعتمد للفترة 2019-2021		الجدول الآلي للفترة 2021		الجدول الآلي للفترة 2019-2021		الجدول الآلي للفترة 2021		الجدول الآلي للفترة 2019-2021		الجدول الآلي للفترة 2021	
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)
موريشيوس	0,011	0,019	72,7	0,016	0,016	4,5	10 756	2,6	3,7	1,0-	1,4	أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع ولم تعد تستفيد من تسوية عبء الديون. انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
المكسيك	1,292	1,221	5,5-	1,497	1,424	4,9-	9 410	0,1-	2,2	2,2-	4,7	
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	0,001	0,001	0,0	0,000	0,001	7,6	3 790	4,7	1,3	3,3	3,3	
موناكو	0,011	0,011	0,0	0,008	0,008	1,6-	179 842	2,1	4,2	2,0-	0,8	
منغوليا	0,005	0,004	20,0-	0,014	0,014	4,7-	3 579	1,8	4,8	2,9-	6,6	
الجيل الأسود	0,004	0,004	0,0	0,006	0,006	7,2	8 186	3,7	3,7	0,0	2,9	
المغرب	0,055	0,055	0,0	0,134	0,134	0,0	3 106	1,9	4,2	2,2-	0,0	
موزامبيق	0,004	0,004	0,0	0,019	0,017	6,6-	497	1,7-	4,6	6,0-	6,2	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
ميانمار	0,010	0,010	0,0	0,081	0,079	2,4-	1 217	2,6	6,6	3,7-	4,4	نظام الحسابات القومية لعام 1968.
ناميبيا	0,009	0,009	0,0	0,016	0,015	4,0-	5 131	0,7	1,6	0,9-	5,8	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014	
													معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي
		الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير بالنسبة (المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمى (بـدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي المتحدة	الولايات المتحدة	بـدولارات الوطنية	تعليقات على الفترة 2014- 2019 ^{(ب) (ج)}		
ناورو	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	28,7	14 640	0,6	3,7	-3,0	2,4		أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع ولم تعد تستفيد من تسوية عبء الديون. انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من فترتي الأساس الممتدتين لثلاث سنوات وست سنوات.	
نيبال	0,007	0,010	42,9	0,028	0,038	36,2	1 124	7,5	4,9	2,5	5,8		نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	
هولندا	1,356	1,377	1,5	1,074	1,053	1,9-	51 157	0,6	2,1	-1,5	1,4			
نيوزيلندا	0,291	0,309	6,2	0,230	0,237	2,7	41 540	1,9	3,7	-1,8	1,8			
نيكاراغوا	0,005	0,005	0,0	0,015	0,015	2,2-	1 934	2,3	1,9	0,4	5,5			
النيجر	0,002	0,003	50,0	0,010	0,014	45,4	532	4,0	5,9	-1,8	1,0		النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	
نيجيريا	0,250	0,182	27,2-	0,609	0,494	18,8-	2 126	1,5-	2,0	-3,5	7,9		نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	
مقدونيا الشمالية	0,007	0,007	0,0	0,014	0,014	1,5	5 464	2,7	2,9	-0,2	2,6			
النرويج	0,754	0,679	9,9-	0,597	0,519	13,1-	80 972	4,1-	1,5	-5,6	1,0			
عمان	0,115	0,111	3,5-	0,091	0,085	6,8-	15 021	0,5-	1,9	-2,4	2,4-			

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014												
الدولة العضو	(1)	الجدول المعتمد لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصّة من الدخل القومي الإجمالي		التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	معايير انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾				
				الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021			بالعملية الوطنية	بـدولارات المتحدة	بـدولارات الولايات المتحدة		
	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	
باكستان	0,115	0,114	0,9-	0,365	1,3	1 464	2,1	4,2	2,0-	4,6		
بالاو	0,001	0,001	0,0	0,000	6,6	16 550	3,0	1,4	1,7	1,7		
بنما	0,045	0,090	100,0	0,060	13,7	13 784	6,6	4,7	1,8	1,8	أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع ولم تعد تستفيد من تسوية عبء الديون. انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من فترتي الأساس الممتدتين لثلاث سنوات وست سنوات؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.	
بابوا غينيا الجديدة	0,010	0,010	0,0	0,028	0,8-	2 704	2,7	5,8	2,9-	4,0		
باراغواي	0,016	0,026	62,5	0,035	29,1	5 423	0,3-	3,3	3,5-	2,6	طبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	
بيرو	0,152	0,163	7,2	0,241	2,5	6 466	2,1	3,0	0,9-	2,7		
الفلبين	0,205	0,212	3,4	0,448	1,6	3 566	4,8	6,5	1,6-	1,7		
بولندا	0,802	0,837	4,4	0,635	0,8	13 959	2,3	4,2	1,9-	1,3		
البرتغال	0,350	0,353	0,9	0,277	2,5-	21 705	0,9	2,2	1,3-	1,6		
قطر	0,282	0,269	4,6-	0,224	8,0-	62 442	2,0-	2,2	4,2-	4,2-		
جمهورية كوريا	2,267	2,574	13,5	1,794	9,7	31 875	3,1	2,8	0,3	1,3		

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	معامل انكماش		
													الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي	
	الجدول المعتمد للفترة 2019-2021	الجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الدخل القومي الإجمالي بالجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	الحصة من الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	الحقيقي (الولايات المتحدة)	المتحدة الوطنية	بـدولارات الولايات المتحدة	بالعملة الوطنية	تعليقات على الفترة 2014-2019 (ب) (ج)		
جمهورية مولدوفا	0,003	0,005	66,7	0,010	0,013	29,5	2 706	3,9	3,6	0,3	6,1		نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.		
رومانيا	0,198	0,312	57,6	0,241	0,265	10,2	11 205	4,6	4,5	0,1	4,2		أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المرتفع ولم تعد تستفيد من تسوية عبء الديون. انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.		
الاتحاد الروسي	2,405	1,866	22,4-	2,194	1,914	12,7-	10 875	5,0-	0,8	5,7-	6,2		انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ست سنوات. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.		
رواندا	0,003	0,003	0,0	0,010	0,011	8,0	757	4,8	7,2	2,2-	3,3		طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.		
سانت كيتس ونيفيس	0,001	0,002	100,0	0,001	0,001	6,8	18 225	3,7	2,2	1,5	1,5		النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.		

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصّة من الدخل القومي		التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي	النتائج المحلي الإجمالي		معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	تعليقات على الفترة 2014- 2019 ^{(ب) (ج)}	
				الإجمالي	الإجمالي			الاسمي	الاسمي			
				2021-2019	2021			الولايات المتحدة	الولايات المتحدة			
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	
سانت لوسيا	0,001	0,002	100,0	0,002	0,002	27,3	9 554	4,1	2,1	2,0	2,0	النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. طُبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
سانت فنسنت وجزر غرينادين	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	1,6	7 281	2,3	1,3	0,9	0,9	
ساموا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	5,7-	4 076	1,7	2,6	0,8-	1,5	طُبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
سان مارينو	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	14,4-	40 454	2,4-	0,2-	2,2-	0,6	
سان توماس وبرينسيبي	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	11,2	1 864	5,7	3,8	1,8	4,8	
المملكة العربية السعودية	1,172	1,184	1,0	0,928	0,905	2,5-	22 554	1,0	1,9	0,9-	0,9-	
السنغال	0,007	0,007	0,0	0,024	0,025	6,4	1 349	3,3	5,8	2,4-	0,4	طُبّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
صربيا	0,028	0,032	14,3	0,051	0,054	5,3	6 343	1,0	2,4	1,3-	2,2	
سيشيل	0,002	0,002	0,0	0,002	0,002	5,0	14 622	3,0	3,7	0,7-	1,9	
سيراليون	0,001	0,001	0,0	0,005	0,005	9,2-	535	2,9-	0,0	2,9-	9,7	
سنغافورة	0,485	0,504	3,9	0,384	0,386	0,5	55 800	3,3	3,3	0,1	1,5	
سلوفاكيا	0,153	0,155	1,3	0,121	0,119	1,9-	18 001	1,0	3,1	2,0-	0,8	
سلوفينيا	0,076	0,079	3,9	0,060	0,060	0,6	24 000	1,9	3,4	1,5-	1,4	
جزر سليمان	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	7,7	1 830	3,6	3,1	0,5	2,4	

الدولة العضو	متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية، 2019-2014											
	الجدول المعتمد للفترة 2019- 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي الإجمالي			الحصة من الدخل القومي الإجمالي			معامل انكماش الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل القومي
				الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	الجدول الآلي لحزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)			
				(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)			
الجمهورية العربية السورية	0,011	0,009	-18,2	0,034	0,028	-17,5	1 341	3,0	-2,6	5,7	29,6	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
طاجيكستان	0,004	0,003	-25,0	0,013	0,011	-13,7	1 054	0,3-	7,8	7,6-	3,8	النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.
تايلند	0,307	0,368	19,9	0,504	0,553	9,6	6 603	4,4	3,0	1,3	1,5	
تيمور - ليشتي	0,002	0,001	-50,0	0,004	0,003	-28,0	2 001	6,3	3,8	2,4	2,4	النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى.
توغو	0,002	0,002	0,0	0,006	0,008	26,1	842	5,5	7,5	1,9-	0,9	طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
تونغا	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	7,6	5 001	3,0	2,2	0,7	5,1	طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 2008.
ترينيداد وتوباغو	0,040	0,037	-7,5	0,031	0,028	-10,9	16 715	2,7-	1,6-	1,1-	0,3-	
تونس	0,025	0,019	-24,0	0,056	0,048	-15,2	3 429	2,9-	1,8	4,6-	5,3	نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
تركيا	1,371	0,845	-38,4	1,149	0,978	-14,9	9 935	3,8-	4,3	7,7-	10,7	انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من فترتي الأساس الممتدتين لثلاث سنوات وست سنوات. انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.
تركمانستان	0,033	0,034	3,0	0,046	0,047	1,9	6 704	2,4	7,0	4,3-	0,9-	
توفالو	0,001	0,001	0,0	0,000	0,000	22,8	6 506	4,0	5,9	1,8-	3,8	طُبِّق نظام الحسابات القومية لعام 1993.

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	معامل انكماش		(12)
										الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الأسعار الضمني ⁽²⁾	
	الجدول المعتمد للفترة 2019-2021	الجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	التغير (بالنسبة المئوية)	الدخل القومي الإجمالي بالجدول الآلي لجزيران/يونيه 2021	الحصة من الدخل القومي الإجمالي	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة)	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	تعليقات على الفترة 2014-2019 (بـ) (جـ)	
أوغندا	0,008	0,010	25,0	0,033	0,039	19,4	783	3,1	5,0	1,7-	4,3	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.
أوكرانيا	0,057	0,056	1,8-	0,162	0,155	4,4-	2 892	2,9-	0,9-	1,9-	19,2	
الإمارات العربية المتحدة	0,616	0,635	3,1	0,487	0,485	0,4-	42 061	1,1	3,2	2,0-	2,0-	طُبِقَ نظام الحسابات القومية لعام 2008.
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	4,567	4,375	4,2-	3,616	3,346	7,5-	41 388	0,3	1,9	1,6-	1,8	
جمهورية تنزانيا المتحدة	0,010	0,010	0,0	0,060	0,067	13,2	1 011	5,0	6,7	1,6-	4,5	طُبِقَ نظام الحسابات القومية لعام 2008.
الولايات المتحدة الأمريكية	22,000	22,000	0,0	23,575	24,550	4,1	62 368	4,2	2,5	1,7	1,7	
أوروغواي	0,087	0,092	5,7	0,069	0,071	3,1	16 984	0,3	2,0	1,6-	7,7	طُبِقَ نظام الحسابات القومية لعام 2008.
أوزبكستان	0,032	0,027	15,6-	0,086	0,077	11,3-	1 972	2,9-	6,1	8,5-	16,3	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. تغيرات غير معتادة في الأسعار.
فانواتو	0,001	0,001	0,0	0,001	0,001	3,1	3 061	2,5	2,7	0,2-	3,0	

متوسط التغير السنوي بالنسب المئوية،
2019-2014

الدولة العضو	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	معامل انكماش	
													الأسعار الضمني ⁽¹⁾	الناتج المحلي الإجمالي
													الحصنة من	الحصنة من
													الدخل القومي الإجمالي	الدخل القومي الإجمالي
													الجدول المعتمد	الجدول الآلي
													الجدول الآلي	الجدول الآلي
													التغير	التغير
													بالنسبة	بالنسبة
													لحزيران/يونيه 2021	لحزيران/يونيه 2021
													2021	2021-2019
													المئوية	المئوية
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	0,728	0,175	76,0-	0,596	0,230	61,5-	6 382	23,7-	15,4-	9,8-	9,8-	1 824,9	انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من فترتي الأساس الممتدتين لثلاث سنوات وست سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي منخفض مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تغيرات غير معتادة في الأسعار.	
فييت نام	0,077	0,093	20,8	0,230	0,263	14,1	2 294	7,3	6,6	0,7	2,3			
اليمن	0,010	0,008	20,0-	0,037	0,029	22,9-	849	5,4-	11,5-	6,9	9,6			
زامبيا	0,009	0,008	11,1-	0,030	0,029	3,0-	1 422	2,3-	3,4	5,5-	9,2			
زمبابوي	0,005	0,007	40,0	0,020	0,024	24,6	1 413	2,0	1,0	1,0	1,0		النصيب المقرر قريب من الحد الأدنى. تنقيحات كبيرة في بيانات الحسابات القومية.	

(أ) يحسب معامل انكماش الأسعار الضمني باعتباره الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(ب) لا تدرج أي تعليقات حين تقدم الدولة العضو بيانات وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 أو عام 2008.

(ج) الدول الأعضاء التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن 12 153 دولارا تستفيد من تسوية عبء الديون.